



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

الجامعة بلحاج بوشعيب - لعين تموشنت-

كلية علوم اقتصادية و التسيير وعلوم تجارية

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: تحليل إقتصادي واستشراف

تحت عنوان:

أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر
- دراسة قياسية لفترة { 1970 - 2020 }

تحت إشراف الأستاذ:

د. بن سبع إلياس

من إعداد الطالبتين:

- بن ساولة حنان

- بن تواتي بشرى

مخضار سليم	أستاذ محاضر أ	جامعة بلحاج بوشعيب عين تموشنت	رئيسا
بن سبع إلياس	أستاذ محاضر ب	جامعة بلحاج بوشعيب عين تموشنت	مشرفا
مطهري كمال	أستاذ محاضر ب	جامعة بلحاج بوشعيب عين تموشنت	ممتحنا

السنة الجامعية: 2022/2021

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿أَقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ ﴿١﴾ خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ ﴿٢﴾﴾

أَقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ ﴿٣﴾ الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ ﴿٤﴾

عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ ﴿٥﴾﴾

سورة العلق الآيات : 1-5

شكر وتقدير

و الإهداء

شكر و تقدير

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم

(من لم يشكر الناس لم يشكر الله ومن اهدى اليكم معروفا فكافئوه فان لم تستطيعوا فادعوا له)

وعلا بهذا الحديث والمعرفات الجميل: الحمد وشكر الله ذي الجلال الذي مجزته عن ادراك كنهه بحول العارفين والكمال الذي قصرت عن احصاء ثنائه السنة الواصفين والقدرة التي وجلت من وهبتها قلوب الخائفين والعظمة التي عنيت لعزتها وجوه الطائعين والعلم الذي لم يدركه احد من العالمين وأرسل رسل المبشرين ومنذرين رحمة للعالمين، وتتمهم بنبينا محمد صاحب الكتاب الابقي والقلب الاتقي عليه ازكى الصلاة والتسليم، وصلي اللهم على نبي المرسلين وعلى اله واصحابه اجمعين، وعلى من والاه الى يوم الدين.

يسرني بعد حمد الله عز وجل عن نعمه وفضله ان اتقدم بجزيل الشكر ووافر الامتنان الى الاستاذ المشرف على مذكرة تخرجي { بن سبع الياس } الذي وافقنا طيلة هذا البحث وأمدنا بالمعلومات والنصائح القيمة واجين من الله عز وجل ان يسدد خطاه ويحقق مناه فيجراه الله عنا كل الخير.

كما اتقدم باسمي ايات الشكر ومعاني التقدير الى مدير الجامعة حفظه الله وأدامه ذخرا للعلم والجامعة والى كل من ساهم في اخراج هذا البحث الى النور وأخيرا لا يفوتنا ان نعبر عن بالغ تحياتنا الى كل من ساعدنا من قريب او من بعيد في انجاز هذا البحث المتواضع.

"فخل جزاء الاحسان إلا الاحسان"

إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم
{يرفع الله الذين امنوا منكم والذين اوتوا العلم درجات والله بما تعملون خبير }
صدق الله العظيم

الحمد لله وكفى والصلاة على الحبيب المصطفى وأهله ومن وفي اما بعد:
الحمد لله الذي وفقنا لتتميم هذه الخطوة في مسيرتنا الدراسية بمذكرتنا هذه ثمرة الجهد والنجاح بفضلته تعالى
اهدي عملي هذا الى التي راني قلبها قبل عينها وحضنتني احشاؤها قبل يديها وأرضعتني من ينابيع الحب والحنان، الى من كان
دعاؤها سر نجاحي الى من حملنا لها من المودة ما يفوق قلوبنا فأبت النفس إلا ان تهديها ثمرة الجهد، الى من في حقها نظمت
الاشعار والقصائد، الى من الجنة تحت قدميها: امي الغالية اطال الله عمرها وجزاها كل الخير .
الى من كلفه الله بالهبة والوقار، الى من جرع الكاس فارغا ليسقيني قطرة حنان، الى من كلت انامله وتحمل عبء الحياة
حتى لا نحس بالحرم، الى من كان لي درع امان احتتمي به من نائبات الزمن، الى من حصد الاشواك عن دربي ليمهد لي
طريق العلم، الى من احمل اسمه بكل افتخار وحب: والدي حماه الله تعالى.
الى من حبهم يجري في عروقي ويلهج بذكرهم فؤادي الي: اخواتي الغاليات اخواتي الغاليين .
الي من اظهروا لي ما هو اجمل من الحياة، الى من كانوا ملاذي وملجى الى القلوب الناصعة البيضاء التي ازهرت ايامي بحبهم جداتي
الغاليات واحدة الله يرحمها برحمته الواسعة والثانية بارك الله في عمرها وأدامها تاجا يعتلي رؤوسنا.
الى من سرنا سويا ونحن نشق الطريق معا نحو النجاح والإبداع الى من تكاتفنا يدا بيد ونحن نقطف زهرة تعلمنا
الى: صديقاتي وزميلاتي وأخص بذكر رفيقة دربي من شاركتني هذا العمل المتواضع اشكرها على مجهودها ووقفتها الله ينور طريقها
وأتمنى لها مزيد من نجاحات في حياتها.
الى من علمونا حروفا من ذهب واجلى عبارات العلم، الى من صاغوا لنا علمهم حروفا وفكرهم منارة تنير لنا سيرة العلم
والنجاح، الى اساتذتنا الكرام واخص بالذكر استاذتي، فيرود حورية كانت تدعمني لي معنويا وماديا الله يحفظها
وتتقدم بخالص الشكر الى كل من بذل معنا جهدا ووفر لنا وقتنا ونصح لنا قولا، نسأل الله ان يجزيهم عنا خيرا الجزاء.

حنان ❖



إهداء

نحمد الله عزوجل الذي وفقنا على اتمام هذا البحث وتأمين هذه الخطوة في
مسيرتنا الدراسية رغم العوائق والصعوبات التي واجهتنا لكن بفضل الله عزوجل
حاولنا ان نتخطاها بثبات بفضل الله دون أن انسي كل المجهودات والتضحيات التي قاموا بها
أمي وأبي داعية لهما ان يطيل ويبارك الله في عمرهما ويحفظهما .
دون أن أنسى أن اشكر كل من صديقتي ورفيقتي وكل ما قامت به من مجهودات الجبارة في سبيل
استكمال البحث اسال الله أن يحفظها ويبعد عنها كل سوء .
أتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى أستاذي وعلى كل ما قدمه لنا من توجيهات
ومعلومات قيمة التي ساهمت في إثراء موضوع دراستنا داعية المولى ان يبارك له في
عمره ويرزقه الصحة والعافية

بشرى ❖



فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
	شكر وتقدير
	إهداء
	فهرس المحتويات
	قائمة الجداول
	قائمة الأشكال
	قائمة الملاحق
أ	مقدمة
أ	الاشكالية
ب	التساؤلات الفرعية
ب	فرضيات الدراسة
ب	مبررات اختيار موضوع الدراسة
ب	اهداف الدراسة
ت	حدود الدراسة
ت	منهجية الدراسة
	الفصل الأول
	الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي
1	مقدمة الفصل الاول
2	المبحث الأول: الإطار المفاهيمي حول الاستثمار الاجنبي المباشر و النمو الاقتصادي
2	المطلب الأول مفاهيم حول الاستثمار الأجنبي المباشر
2	الفرع الأول: تعريف الاستثمار
4	الفرع الثاني: المناخ الاستثماري ومحدداته
7	الفرع الثالث: أساليب تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر
7	المطلب الثاني: المفاهيم الأساسية حول النمو الاقتصادي
7	الفرع الأول: تعريف النمو الاقتصادي
8	الفرع الثاني: أنواع النمو الاقتصادي

11	الفرع الثالث:العوامل المؤثرة على نمو الاقتصادي
14	المبحث الثاني:التفسير الحديث للعلاقة الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي
14	المطلب الأول :علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي من حيث تطوير التجارة الخارجية
14	المطلب الثاني : علاقة الاستثمار الاجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي من حيث تطوير الموارد البشرية
15	المطلب الثالث :علاقة الاستثمار الاجنبي المباشر والنمو الاقتصادي من حيث الاستثمار الاجنبي المباشر والاستثمار المحلي
18	المبحث الثالث:الدراسات السابقة
18	المطلب الأول: الدراسات الوطنية
20	المطلب الثاني:الدراسات الاجنبية
21	خلاصة الفصل الاول
	الفصل الثاني
	الدراسة القياسية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970-2020
24	المبحث الأول :واقع الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر
24	المطلب الأول :الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
26	المطلب الثاني :النمو الاقتصادي في الجزائر
27	المبحث الثاني:الاطار النظري للتكامل المشترك
27	المطلب الأول: تعريف التكامل المشترك
27	المطلب الثاني :اختبارات التكامل المشترك
30	- المطلب الثالث :خصائص التكامل المشترك
31	المبحث الثالث: التحليل القياسي لتأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على مردودية النمو الاقتصادي
31	المطلب الأول: اتجاهات تطور الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر (تحليل وصفي)
39	المطلب الثاني: منهجية الدراسة والنموذج القياسي المستخدم
41	المطلب الثالث: خطوات تقدير النموذج وعرض النتائج
48	خلاصة الفصل الثاني
51	الخاتمة
54	قائمة المصادر و المراجع
57	الملاحق
	الملخص

قائمة الجداول

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
25	ملخص المشاريع الاستثمارية خلال الفترة 2002- 2015	الجدول رقم (1):
31	توصيف المعطيات	الجدول رقم(02):
34	توصيف المعطيات .	جدول رقم (03)
36	توصيف المعلومات.	جدول رقم (04)
39	التعريف بالمتغيرات المستعملة في نموذج الدراسة	جدول رقم (05)
42	نتائج اختبار ADF و PP لاستقرار السلاسل الزمنية	جدول رقم (06)
43	عدد فترات الإبطاء.	جدول رقم (07)
44	نتائج اختبار التكامل المشترك بطريقة Johansen	جدول رقم (08)
45	نتائج اختبار Granger للسببية (الاستثمار الأجنبي المباشر - النمو الاقتصادي).	جدول رقم (09)

قائمة الأشكال

رقم الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
25	الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق إلى الجزائر من 1980-2002	الشكل رقم (1):
33	تطور معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي خلال فترة (1970-2020)	الشكل رقم(02):
35	تطور معدل نمو الاستثمار الاجنبي المباشر الوافد الى الجزائر خلال فترة(1970-2020).	الشكل رقم(03)
38	العلاقة بين تطور معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي وتطور معدل النمو الاستثمار الاجنبي المباشر خلال فترة(1970-2020).	الشكل رقم(04)

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	رقم الصفحة
01	نتائج اختبارات الاستقرار لمتغير النمو الاقتصادي GDPPC	56
02	نتائج اختبارات الاستقرار لمتغير الاستثمار الأجنبي المباشر FDI	57
03	نتائج اختبارات الاستقرار لمتغير الاستثمار المحلي DI	58
04	نتائج اختبارات الاستقرار لمؤشر الانفتاح للتجارة العالمية OPEN	59
05	نتائج اختبارات الاستقرار لمقياس تطور القطاع المالي DCPS	60
06	نتائج تحديد فترة الإبطاء المثلى Optimum Lags	61
07	نتائج اختبار التكامل المشترك لـ Johansen	61
08	نتائج اختبار السببية لـ Granger بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي	62
09	نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ (VECM)	62
10	نتائج تطبيق طريقة المربعات الصغرى المصححة كليا FMOLS	63

المقدمة

مقدمة

يمثل النمو الاقتصادي منذ القدم هدفا واسعا تسعى جميع الأمم والشعوب بمختلف ايدولوجياتها وثقافتها للعمل على تحقيقه والبحث عن العوامل والوسائل التي من شأنها تحقيق الرفاهية لإفراد مجتمعاتها من اجل بناء اقتصاد قوي

يعتبر الاستثمار من المتغيرات المؤثرة على تطور البلدان ومن الاشكال هذا الاستثمار نجد الاستثمار الاجنبي المباشر الذي هو موضوع الدراسة اذ يعتبر من اهم المواضيع الاقتصادية التي شهدت قدرا من الاهتمام والدراسة المتفاوتة لما له من امتيازات تمثلت اساسا في تكريس بوادر العولمة عبر فتح الاسواق العالمية، والزيادة السريع للتجارة الخارجية وحجم المبادلات الدولية.

لقد اعطى الاستثمار الاجنبي المباشر دفعة هامة لمسيرة التكامل كونه احد مصادر التدفق رؤوس الاموال الذي شهد تطور كبيرا نظرا لدور المهم والحيوي الذي يلعبه في نقل التكنولوجيا والتقنيات الحديثة ، والمساهمة في تراكم راس المال البشري و تحسين المهارات والخبرات، وهذا ما اكدته الكثير من الدراسات السابقة في هذا الموضوع ،لماله من مردودات ايجابية على عمليات النمو الاقتصادي ، كما اسهم الاستثمار الاجنبي المباشر في توسيع الفجوة بين الدول المتقدمة والدول النامية، ومن هذا المنطلق اشتد التنافس بين الدول على جذب المزيد من الاستثمار الاجنبي المباشر.

✓ الاشكالية:

بناء على ما سبق يطرح التساؤل التالي:

ما اثر الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (1970-2020)؟

التساؤلات الفرعية:

للإجابة على الاشكالية الرئيسية يتم تقسيمها الى الاسئلة الفرعية التالية:

- هل تتوفر الجزائر على مناخ اقتصادي جاذب للاستثمار الاجنبي المباشر؟

- هل يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي؟

✓ فرضيات الدراسة:

- يؤثر الاستثمار الاجنبي المباشر تأثيرا ايجابيا على معدلات النمو الاقتصادي ، بحيث يعتبر محركا قويا للنمو

الاقتصادي في حال توفر المناخ الاستثماري الملائم.

- توجد علاقة سببية بين الاستثمار الاجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر.

✓ مبررات اختيار موضوع الدراسة:

من البديهي ان لكل باحث اسباب و دوافع تجعله يتمسك بموضوع بحثه ومن هذه الاسباب ماهو موضوعي

و ماهو ذاتي ويمكن حصرها في مايلي:

الرغبة في المعرفة الدور الفعال الذي يؤديه الاستثمار الاجنبي المباشر ، باعتباره مصدر هاماً لتمويل وتطوير

القطاعات الاقتصادية ، وزيادة معدلات النمو الاقتصادي.

باعتبار الاستثمار الاجنبي المباشر موضوع الساعة ويشغل الاوساط الاقتصادية الوطنية.

الميل الى الخوض في المواضيع الحديثة التي تعرف تطورات وتحولات متلاحقة.

✓ اهداف الدراسة :

ان الغاية من تناول هذا الموضوع تنصب حول محاولة تحقيق الاهداف التالية:

-التعرف على مناخ الاستثمار في الجزائر.

-محاولة ابراز تأثير الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر و بالتالي اختبار مدى صحة

الفرضية التي قامت عليه الدراسة.

محاولة اضافة شيء جديد الى الدراسات السابقة في هذا الميدان.

✓ حدود الدراسة:

تتكون حدود الدراسة من:

-الاطار المكاني تم اجراء هذه الدراسة على مستوى الاقتصاد الوطني.

-الاطار الزمني:لقد تم تحديد فترة الدراسة الممتدة بين (1970-2020).

✓ منهجية الدراسة:

لمعالجة الموضوع قسمت الدراسة الي فصلين كما يلي:

-الفصل الاول:نتطرق فيه الى التفسير النظري للاستثمار الاجنبي المباشر والنمو الاقتصادي،متناولين فيه

ثلاث مباحث ،مبحثه الاول التفسير النظري للاستثمار الاجنبي المباشر و النمو الاقتصادي اما المبحث

الثاني تناولنا علاقة الاستثمار الاجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي اما المبحث الثالث فتطرقنا الى الدراسات

السابقة لهذا الموضوع.

-الفصل الثاني: تعرضنا فيه الى قياس اثر الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر وقد

تم تقسيمه الى ثلاث مباحث ،تطرقنا في المبحث الاول الى تحليل واقع الاستثمار الاجنبي المباشر والنمو

الاقتصادي وفي المبحث الثاني تناولنا الاطار النظري للتكامل المشترك اما في المبحث الثالث تطرقنا الى

التحليل القياسي لتأثير الاستثمار الاجنبي المباشر علي مردودية النمو الاقتصادي.

-وفي الخاتمة العامة نحاول ان نلخص فيها اهم ما ورد في هذه الدراسة من نتائج وأفكار على مستوى النظري لإبراز العلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر والنمو الاقتصادي واهم محدداته وخاصة الاستثمار المباشر محل الدراسة.

الفصل الأول

الإطار النظري

للاستثمار الأجنبي

المباشر و النمو الاقتصادي

مقدمة الفصل الاول:

في هذا الجانب المتعلق بالإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي يجب التأكيد ان الاستثمار المباشر لعب دورا هاما في دعم النمو الاقتصادي، وشهد زيادة كبيرة في حجم التدفقات الاستثمارية في ظل التغيرات المصاحبة للبيئة الاقتصادية والبيئة السياسية الدولية، وقد اعطى الاستثمار المباشر دفعة هامة لمسيرة التكامل العالمي باعتباره يشكل مصدرا هاما من مصادر التمويل الخارجي ، كما يمكن اعتباره مؤشرا على انفتاح وقدرته على التكيف مع المستجدات العالمية في ظل العولمة ، كما يعتبر الاستثمار الاجنبي مصدرا لرفع كفاءة راس المال البشري والتغير التكنولوجي في اقتصاديات النامية وبالتالي اصبح محفزا للنمو الاقتصادي ، ونتيجة لذلك اصبحت الحكومات تتنافس مع بعضها البعض لجذب مزيد من تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر وأولى العديد من متخذي القرار في الدول النامية اهتماما بالغاً لتفهم ودراسة العوامل والمحددات التي تجعل من بلادهم اماكن جاذبة لتدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة .

ونظرا لأهمية الاستثمارات الاجنبية المباشرة في دفع عجلة النمو الاقتصادي ، تسعى هذه الدراسة الى استعراض بعض المفاهيم الاساسية المتعلقة بالاستثمار الاجنبي المباشر و المحددات الرئيسية له وبعض المفاهيم الاساسية المتعلقة بالنمو الاقتصادي وكذلك اهم العوامل المؤثرة عليه.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي حول الاستثمار الاجنبي المباشر و النمو الاقتصادي .

لقد ظل الاستثمار الأجنبي يجذب اهتمام الشركات والدول وقد زاد الاهتمام به أكثر فأكثر في السنوات الأخيرة نظرا للإمكانيات التي وفرها للدول النامية؛ حيث إن معظم السياسات الاقتصادية تشجع الاستثمار الأجنبي في شتى الميادين وفي ما يلي سنتطرق إلى ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر .

المطلب الأول مفاهيم حول الاستثمار الأجنبي المباشر

تتعدد التعاريف الاستثمار تبعا لأنواعه ويختلف مفهومه باختلاف المجالات والميادين الموجه إليها .

الفرع الأول: تعريف الاستثمار

"إن مفهوم الاستثمار في اللغة لم يخرج عن كونه طلب الحصول على الثمرة وثمره الشيء ما تولد عنه وثمر الرجل ماله أي أحسن القيام به وتمّاه."

"أما رجال الاقتصاد فقد اختلفوا بشأن إيراد تعريف أو مفهوم اقتصادي موحد للاستثمار فمنهم من ذهب إلى تعريفه بأنة عبارة عن الإضافة الجديدة من المنتجات الإنتاجية، أو الرأسمالية إلى رأسمال الدولة المتاح .

في حين عرفه آخرون بأنه: عبارة عن التوظيف المنتج لرأس المال أو هو عبارة عن توجيه للأموال نحو استخدامات تؤدي إلى إشباع حاجات اقتصادية "

"كما يعرف أيضا على أنه: النشاط الذي يترتب عليه القيام بخلق طاقة جديدة للمؤسسة من خلال إضافة وحدات إنتاجية جديدة أو استبدال الأصول الحالية بأصول أكثر كفاءة و طاقة."¹

"يعرف كذلك على انه: استخدام المدخرات في تكوين الطاقات الإنتاجية الجديدة اللازمة لعمليات إنتاج السلع والخدمات والمحافظة على الطاقة الإنتاجية القائمة أو تجديدها. "

"من ناحية أخرى قد يكون الاستثمار داخليا (وطنيا) وذلك عند تكوين رأس المال داخل الدولة أو خارجيا (أجنيا) وهو استثمار خارج الحدود الوطنية للمستثمرين وبذلك يعد استثمارة أجنيا للبلد المستثمر فيه."

¹ _ كريمة قويدري، ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص مالية دولية، تحت عنوان الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر (2010-2011)، ص03.

" قد يكون الاستثمار مباشرة عندما تقوم إحدى المؤسسات أو المستثمرين بشراء وتملك الأصول الرأسمالية الآلات المعدات... الخ) أو المشاركة في تأسيس الاستثمارات الرأسمالية كشركات المساهمة أو شركات التضامن وفي هذه يكون للمستثمر حصة تؤهله للمشاركة بالإدارة أو التأثير على قرارات إدارتها ."

" أما الاستثمار غير المباشر فهو يتعلق بشراء المستثمرين لأسهم والسندات والأوراق المالية بهدف المضاربة أما علاقة هذه الفئة من المستثمرين مع الشركات التي يشترون أسهمه أو سنداتهما فهي علاقة غير مباشرة حيث لا يكون للمستثمر دورا مؤثرا في قرارات الشركة. فإذا كانت نية المستثمر شراء الأسهم بقصد إعادة بيعها وتحقيق أرباح إضافية فان علاقة هذا المستثمر بالشركة لا تحظى باهتمامه، أما إذا كانت نية المستثمر شراء الأسهم بقصد السيطرة على الشركة أو المشاركة في إدارتها فان عملية الشراء هذه تصبح استثمارا ومباشرا

من التعريفات السابقة نستخلص أن: "الاستثمار الأجنبي المباشر ينطوي على تملك المستثمر الأجنبي لجزء من أو كل الاستثمارات في المشروع المعين، بالإضافة إلى " قيامه بالمشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر الوطني في حالة الاستثمار المشترك أو سيطرته الكاملة على الدارة والتنظيم في حال ملكيته المطلقة .

" أما الاستثمار الأجنبي غير المباشر أو الاستثمار في الأوراق المالية فيقصد به إجمالي رؤوس الأموال التي تحصل عليها دولة ما (أو مؤسسات معينة بها) عندما تقوم بإصدار أوراق مالية (أسهم وسندات)¹ في أسواق المال العالمية أو عندما يقوم مستثمرون أجنب (أفراد أو مؤسسات) بشراء أوراق مالية داخل السوق المحلي لهذه الدول المتلقية

" وهكذا فان الاستثمار الأجنبي المباشر يختلف عن الاستثمار في المحافظ الاستثمارية في انه يتضمن سيطرة نشيطة على جزء أو كل الرصيد المعني بينما مستثمرو المحفظة هم مستثمرون ليس لهم اي نوع من السيطرة والذي يحفزهم هو معدل العائد على الرصيد ."²

ثانيا :تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر

يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر حسب ما يعرف باسم التعريف المرجعي لصندوق النقد الدولي FMI ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD (على انه مشروع دولي يكتسب فيه المستثمر المقيم في حدود اقتصاده "نفوذا" طويل الأجل في إدارة شركة تابعة في الاقتصاد المضيف). ووفقا لهذا التعريف يجب افتراض وجود مثل هذا

1 _ كريمة قويدري، مرجع سابق، ص05.

2 _ كريمة قويدري، مرجع سابق، ص05.

التأثير طويل الأجل عندما تبلغ حصص التصويت أو الحقوق التي تسيطر عليها الشركة متعددة الجنسيات ما لا يقل عن 10% من إجمالي حقوق التصويت في حقوق الشركة الأجنبية، ويعتبر هذا التعريف الأكثر قبولاً على نطاق واسع كونه قدم من طرف المنظمتين السابقتي الذكر (FMI .OECD) بهدف توفير معايير للمكاتب الإحصائية الوطنية لجمع إحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر (البنك الدولي، 2019)، أما حسابياً فالاستثمار الأجنبي المباشر هو صافي تدفقات الاستثمار الوافدة للحصول على حصة دائمة في الإدارة¹ (نسبة 10 في المائة أو أكثر من الأسهم المتمتعة بحقوق التصويت) في مؤسسة عاملة في اقتصاد غير اقتصاد المستثمر. وهو عبارة عن مجموع رأس مال حقوق الملكية والعائدات المعاد استثمارها وغير ذلك من رأس المال طويل الأجل ورأس مال قصير الأجل، كما هو مبين في ميزان

المدفوعات. وتوضح هذه السلسلة صافي التدفقات (صافي تدفقات الاستثمارات الجديدة مخصوماً منها الاستثمارات التي يتم سحبها) في البلد المعني من المستثمرين الأجانب. والبيانات معبر عنها بالقيمة الحالية للدولار الأمريكي (Duce, 2003).²

الفرع الثاني: المناخ الاستثماري ومحدداته

يتأثر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل رئيسي بمجموع الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تسود في القطر المستقبل للاستثمار حيث تمثل هذه الأوضاع ما يسمى بمناخ الاستثمار.

أولاً: تعريف المناخ الاستثماري:

هناك عدة تعاريف للمناخ الاستثماري ومن بينها ما يلي :

يقصد بمناخ الاستثمار انه مجمل الظروف المؤثرة في اتجاهات تدفق رأس المال وتوظيفه وضمن هذا الإطار هناك مجموعة من المقومات المتعارف عليها عالمياً حيث يعتبر وجودها في بلد ما مؤشراً على توافر بيئة استثمارية مشجعة على الاستثمار، سواء من قبل المستثمرين المحليين أو المستثمرين الأجانب بما يؤهل هذا البلد لزيادة حجم الاستثمارات في الاقتصاد الوطني.³

¹ _ د. ليلية غضابنة، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية الإدارية المجلد 06، العدد 03 ديسمبر 2019، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة (1996-2017)، نموذج الإحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL، جامعة أم البواقي الجزائر، تاريخ تسليم 14-08-2019 تاريخ المراجعة 04-09-2019 الأردن، تاريخ القبول 23-09-2019، 528.

² _ د. ليلية غضابنة، مرجع سابق 528.

³ _ أسامة كردي، أفاق وضمانات الاستثمارات العربية الأوربية، الطبعة الأولى، بيروت مركز الدراسات العربي الأوربي، (2001)، ص 288.

حسب تعريف المؤسسة العربية لضمان الاستثمار فان الاستثمار هو مجمل الأوضاع والظروف المكونة للمحيط الذي تتم فيه العملية الاستثمارية وتأثير تلك الأوضاع والظروف سلبا وإيجابا على فرص النجاح المشروعات الاستثمارية وبالتالي على حركة واتجاهات الاستثمارية وهي تشمل الأوضاع والظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية ، كما تشمل الأوضاع القانونية والتنظيمات الإدارية .¹

كما يعرف مناخ الاستثمار على انه سياسة الاستثمار بالمعنى الواسع والتي تؤثر بشكل مباشر او غير مباشر على القرارات الاستثمارية بما فيها سياسات الاقتصاد الكلي والاقتصاد الجزئي حيث ترتبط هذه القرارات ارتباطا وثيقا بالسياسة النقدية والمالية والتجارية إضافة إلى الأنظمة القانونية،القضائية وقوانين الضرائب والعمل والإطار التنظيمي العام ، أما المعنى الضيق لمناخ الاستثمار فنعني به السياسات التي تستهدف تقوية حوافز الاستثمار وإزالة العقبات التي تعيقه .ويدخل في ذلك منح الإعفاءات الضريبية والامتيازات والضمانات وإنشاء المناطق الحرة لتشجيع الاستثمار .²

وهكذا نستخلص أن مناخ الاستثمار هو مجموعة الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والقانونية التي تشكل البيئة المحددة للاستثمار إضافة إلى الحوافز الممنوحة له قصد استقطابه.

ثانيا: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

يعتمد مناخ الاستثمار بصورة رئيسية على أوضاع مختلفة يمكن أن يطلق عليها بيئات حيث تصنف إلى بيئات سياسية واقتصادية وبيئات قانونية وتشريعية وبيئات إدارية.

البيئة السياسية:

يعتبر النظام السياسي القائم في البلد احد أهم العوامل المشكلة للبيئة السياسية ،حيث أن للاستقرار السياسي في أي بلد تأثيرا كبيرا على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة أو غير المباشرة فالمستثمر الأجنبي يتخذ قرارا بقبول ورفض المشروع ،ليس على أساس حجم السوق أو العائد وحسب إنما على أساس درجة الاستقرار للنظام السياسي في البلد فالمستثمرون يفضلون الأنظمة الديمقراطية لأنها مستقرة أما الأنظمة الأخرى فهي عرضة للتغيير .³

¹ _ حسن عبد المطلب الأسرح ، سياسات تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية العدد 83، ديسمبر (2005)، ص 29.

² _ بلال بوجمة ، تحليل واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وأفاقها في ظل اتفاقية الشراكة الأورو متوسطية، دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، 2007، ص 87.

³ _ علي عباس ، إدارة الأعمال الدولية، دار الجامد،(2007)، ص 175.

البيئة الاقتصادية:

إن توفر الموارد الطبيعية القابلة لاستغلال وإمكانية تصنيعها تمثل عامل مهم من عوامل الاستثمار حيث إن تدفق رأس المال الأجنبي لاستغلال هذه الموارد يبرر بإمكانية الحصول على معدلات عائد كبير، إلا إن استغلال هذه الموارد يرتبط بضرورة توفر كفاءات معينة وأيدي عاملة مدربة ذات تكلفة منخفضة، كما إن توفر هذه العوامل لا يكفي لخلق بيئة اقتصادية سليمة فلا بد إن يصاحب هذه الموارد توفر حوافز مثل: مستوى التنمية الاقتصادية معبرا عنها بمعدل النمو في الناتج القومي الإجمالي، معدل الدخل الفردي، معدلات التضخم وحجم السوق والسياسات الاقتصادية من حيث التحرر الاقتصادي والخصخصة ودرجة المنافسة في السوق.¹

إضافة إلى توفر البنى الهيكلية لاقتصاد كميّة جاذب لاستثمار مثل الطرق، خدمات الكهرباء، الاتصالات، فالدول التي تتوفر فيها هذه البنى تعتبر جاذبة لاستثمار.²

البيئة القانونية والتشريعية :

تعتمد الاستثمارات بصفة رئيسية على وجود قوانين وتشريعات تكفل للمستثمر حوافز وإعفاءات جمركية وضريبية بالإضافة لضمانات ضد المخاطر غير الاقتصادية مثل: مخاطر التأميم والمصادرة بالإضافة لحق المستثمر في تحويل أرباحه لأي دولة في أي لحظة حيث تتنافس دول العالم على إصدار تشريعات لاستثمار تفوق الحوافز التي تقدمها الدول الأخرى بشرط ألا بينها ما يلي :

تؤدي هذه الحوافز لضياح الموارد القومية و الأخذ من سيادة الدولة المضيفة ومكانتها.³

البيئة الإدارية :

يعتبر النظام الإداري السائد في الدولة من العوامل المهمة لخلق بيئة ادارية جاذبة للاستثمار واهم مظاهر البيئة الإدارية وجود أجهزة حكومية تقوم على العملية الادارية بطريقة تقلل من الزمن المطلوب للحصول على الترخيص لإنشاء مشروع الاستثمار كما يتطلب ذلك تخفيض او القضاء على بيروقراطية الجهاز الحكومي ومحاربة الفساد المالي والإداري في الاجهزة الحكومية.⁴

¹ _ حاتم عبد الجليل القرنشاوي، (2006)، تجارب عربية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، مؤتمر الاستثمار والتمويل، مصر، ص 05.

² _ علي عباس، مرجع السابق، ص 176.

³ _ حاتم عبد الجليل القرنشاوي، مرجع السابق ص 05.

⁴ _ المرجع نفسه ص 05.

الفرع الثالث: أساليب تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر

إن الاستثمار الأجنبي المباشر هو استثمار حقيقي طويل الأجل يقوم به أجنبى، ويتم في عمليات إنتاجية، ويأخذ شكلين، أولهما إنشاء مشروع جديد لم يكن سابقا ويطلق على هذا النوع الاستثمار في الحقول الخضراء، والأخر يتم من خلال شراء عمليات على الموقع الذي كان مشغولا ويسمى هذا النوع الاستثمار في الحقول السمراء، وان للمستثمر الحق في إدارة مجوداته، وقد تباينت درجة ذلك بتباين النسبة التي يمتلكها المستثمر الأجنبي من أصل رأس المال (UNCTAD)، 1999، page 101-103. فقد حددها صندوق النقد الدولي ولأغراض إحصائية بأكثر من 10 كحد أدنى من أصل رأس المال لمنح المستثمر الأجنبي حق الإدارة ويعد ذلك في سبيل الاستثمار الأجنبي، وقد اختلفت تلك النسبة بين الدول وحسب سياسة الدولة المضيفة، ويعد أسلوب الاندماج والاقتناء أهم أسلوب ومصدر لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر وخاصة خلال عقد التسعينات من القرن الماضي، ففي الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي بسهم هذا الأسلوب بين 40-60 في حين تصل هذه النسبة إلى 50 في أوروبا الشرقية، كما يلاحظ ارتفاعه للسنوات الماضية في البلدان النامية خاصة بعد توسع برامج الخصخصة فيها، لتشمل قطاعات مهمة مثل قطاع الخدمات (خضر، 2004، صفحة 3). وتعد الTNC إحدى هياكل ومصادر التمويل الدولي، كونها القناة التي يتحرك عبرها الاستثمار الأجنبي المباشر، وتشكل تدفقاته عبرها أعلى نسبة من إجمالي تلك الاستثمارات، وغالبا ما يحددها عنصران رئيسيان في اختيار نوع الاستثمار المباشر الذي تنفذه وهما مستوى التنمية الاقتصادية وتكلفة عوامل الإنتاج.¹

المطلب الثاني: المفاهيم الأساسية حول النمو الاقتصادي

يعتبر النمو الاقتصادي هدف أي سياسة اقتصادية، إذ له مدلول اقتصادي واجتماعي فهو يعكس حقيقة الأداء الاقتصادي، كما يعبر عن مدى تحسين رفاهية أفراد المجتمع.

الفرع الأول: تعريف النمو الاقتصادي

النمو الاقتصادي هو زيادة في قدرة الاقتصاد على إنتاج السلع و الخدمات، مقارنة بفترة زمنية إلى أخرى. ويعرف أيضا بأنه حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل الوطني بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من هذا الناتج أو الدخل الحقيقي هناك بعض النظريات حول النمو الاقتصادي التي تشمل النظرية الكلاسيكية،

¹ _ أ.دحماني نور الهدى، مجلة البشائر الاقتصادية المجلد الخامس، العدد 3، ديسمبر 2019، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة قياسية للفترة (2000-2017)، جامعة شادلي بن جديد، طارف، جزائر، تاريخ الاستلام 10-02-2019 تاريخ القبول 29-2019-11، ص 22.

النيوكلاسيكية و هارود - دومار . إن هذه النظريات تشير إلى وجود عدة عوامل تؤثر على النمو الاقتصادي مثل رأس المال والعمالة والتكنولوجيا والموارد الطبيعية والابتكار. ويقاس معدل النمو الاقتصادي عادة كنسبة مئوية من الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي (GDP).¹

الفرع الثاني: أنواع النمو الاقتصادي

تتعدد المعايير التي يمكن استخدامها لتحديد أنواع النمو الاقتصادي ، كما أنها في تطور مستمر بسبب حجم الدعم والاهتمام الفكري من طرف الأكاديميين ، وكذا صناع القرار على مستوى الدولة ، وسنقتصر على تقسيم أنواع النمو وفقاً لمعيار درجة التخطيط ، ومعيار درجة حدة النمو .

1/ التصنيف حسب درجة التخطيط من عدمه :

يمكن تقسيم النمو الاقتصادي وفقاً لهذا المعيار إلى الأنواع الآتية :

- ❖ **أ- النمو الطبيعي** : وهو النمو الذي يتحدد بشكل عفوي بفعل القوى الذاتية التي يملكها الاقتصاد الوطني دون تدخل الدولة ، أو دون إتباع تخطيط علمي ، وقد حدثت ظاهرة النمو الطبيعي تاريخياً بالانتقال من مجتمع الإقطاع إلى مجتمع الرأسمالية ، وتتخلص العمليات الموضوعية لهذا التحول في أربع عمليات يمكن إنجازها فيما يلي :
- ❖ العملية الأولى : هي عملية التتابع في التقسيم الاجتماعي للعمل ، بالانتقال من مرحلة الزراعة إلى الصناعة اليدوية فالصناعة الآلية الكبرى .
- ❖ العملية الثانية : هي عملية تراكم أولي لرأس المال في بادئ الأمر كان مركزاً على خدمة التجارة الخارجية للدولة ليتحول بعد ذلك إلى الصناعة .
- ❖ العملية الثالثة : هي عملية سيادة الإنتاج السلعي والانتشار الواسع للعملية الإنتاجية ، ليس بهدف إشباع حاجيات المنتج نفسه بل بهدف المبادلة في السوق ثمة ومن خلال المداخيل المحققة يتم اقتناء سلع الاستهلاك ، إن هذا التحول الذي يطرأ على المنتجات بتحويلها إلى سلع تتداول في السوق ، وليست للاستهلاك الذاتي فحسب إضافة إلى سيادة العلاقات السلعية النقدية الدافعة إلى نمو المجتمعات تاريخياً .

¹ _ أحمد سلامي، محمد ساحل، عبد بن تفات، 2008، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، تركيا خلال الفترة (2006-2016)، ص 15-30، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر جيلالي بونعامة، تاريخ الاستلام 24-07-2018، تاريخ المراجعة 17-08-2018 تاريخ القبول 25-10-2018.

❖ العملية الرابعة: وهي عملية خاصة بسيادة وتكوين السوق الداخلي، بمعنى ان يتشكل سوق محلي فيصبح لكل إنتاج سوق فيها عرض وطلب، كما يتكفل هذا السوق بالتمهيد لقيام السوق وطني واسع .

إن المتتبع للتطور الحاصل في المجتمعات النامية يلاحظ بان هذه المجتمعات لم تحدث بها العمليات السابقة إلا بصورة جزئية، وذلك نظرا لعدم تفوق الإنتاج السلعي وعدم سيادته، كما إن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية السائدة بها تتطور إلى نظام رأسمالي¹.

إن هذا النمط من النمو ذو مرونة كبيرة في الإطار الاجتماعي والثقافي للبلدان الرأسمالية المتطورة بحيث تنتقل شرارة النمو بسرعة كبيرة من قطاع إلى آخر، بموجب الترابطات الأمامية والخلفية وكذا اثر كل من المضاعفات والمعجل .

ب-النمو العابر : وهو النمو الذي لا يملك صفة الاستمرار والثبات، وإنما يظهر في ظروف استثنائية كنتيجة لعوامل طارئة خارجية في العادة لا تلبث ان تزول معيدة النمو إلى معدله السابق .

يسود هذا النمط من النمو بشكل كبير في الدول النامية، حيث ينشأ كنتيجة لتوفر مؤشرات ايجابية مفاجئة في تجارتها الخارجية، لكنه سرعان ما يتلاشى بنفس السرعة التي ظهر بها، وكون هذا النمو يحصل على بني اجتماعية وثقافية فذلك يجعله غير قادر على خلق الكثير من آثار المضاعف و المعجل، وهو يؤدي في أحسن الأحوال إلى تكريس ظاهرة النمو بلا تنمية والتي تسود في المجتمعات النامية.

ج-النمو المخطط: وهو عبارة عن ذلك النمو الذي يكون نتيجة عملية تخطيط شاملة للموارد ومتطلبات المجتمع وترتبط قوة وفاعلية هذا النمط من النمو ارتباطا وثيقا بقدرات المخططين وواقعية الخطط المرسومة، كما ترتبط أيضا بفاعلية التنفيذ والمتابعة ومشاركة الجمهور في عملية التخطيط في كافة مستوياته².

وتجدر الإشارة إلى أن التخطيط أصبح نشاطا واسعا تمارسه دول عديدة. وغدت التنمية بذلك هدفا غالبا تسعى لتحقيقه كافة دول العالم، لذلك سعت العديد من الدول الرأسمالية الكبرى لتعظيم استفادتها من بعض أدوات التخطيط لرسم سياسات الطلب الفعال، وتحقيق مستوى التشغيل الكاملة وفقا لاملأءات النظرية الكثرية الرامية إلى معالجة الأزمات الدورية .

¹ _ شوقي جباري، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي -دراسة حالة الجزائر، أطروحة المقدمة لنيل شهادة الدكتوراة في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، 2015، ص93.

² _ شوقي جباري، مرجع سابق، ص93

2/التصنيف حسب درجة حدة النمو :

ويمكن تصنيف أنواع النمو حسب درجة النمو إلى:

أ- نمو واسع النطاق : ويتم الحصول عليه من خلال زيادة حجم عوامل النمو الاقتصادي ، كتوظيف المزيد من العمالة او الآلات او المواد

ب-النمو المكثف: وهو ما يعني ان النمو المتحقق بشكل رئيسي راجع الى استخدام اكثر كفاءة للقوة الإنتاجية :زيادة القيمة المضافة /عامل ،إدماج التقدم التقني داخل الاقتصاد ، كفاءة الآلات ،إعادة هيكلة داخلية للإنتاج .

ج- النمو المحتمل : هو أقصى معدل نمو ممكن للمؤشرات الاقتصادية وذلك بالنظر إلى الموارد المتاحة ،حيث يتم الاستفادة القصوى من جميع المعدات وكذلك تأهيل الموارد البشرية من اجل تحقيق الإنتاجية المثلى .

د- النمو المتوازن : ويشير إلى النمو الذي يتم الحصول عليه في ظل تحقق التوازنات الاقتصادية الكلية التقليدية والمتمثلة في :توازن الميزانية العامة وميزان المدفوعات ،التشغيل الكامل ،غياب الضغوط التضخمية .¹

هـ- النمو المتسارع : يعني ان النمو يتزايد بنسبة ثابتة ،على سبيل المثال إذا كان الناتج الوطني الإجمالي هو المؤشر المعبر عن النمو الاقتصادي ،فيتحقق النمو المتسارع في حالة تزايد بمقدار ثابت بين كل فترتين متتاليتين ،وعادة ما يطلق على هذا النوع بالنمو الهندسي .

و- النمو الصفري :يرجع ظهور معدل النمو الصفري الى الدراسة التي قام بها نادي روما تحت إشراف Dennis Meadows.(في معهد ماساشوستيس للتكنولوجيا MIT) ،وتشير الى إن معدل نمو السكان يتزايد بشكل قياسا بالمعروض من الغذاء الذي يتناقص بمرور الزمن ، كما أن الإنتاج الصناعي سوف ينخفض أيضا نتيجة نضوب الموارد المعدنية في باطن الأرض والنفط لتنتشر المجاعة بنهاية المئة السنة المقبلة، وعموما يعبر معدل النمو الصفري على ذلك المعدل الذي يحافظ على التوازن البيئي من خلال تنمية نشاطات القطاعات التي تحافظ على البيئة كما يشترط أن يخضع معدل النمو إلى تزايد ثابت ومستمر .²

¹ _ شوقي جباري ، مرجع سابق، ص94.

² _ شوقي جباري ، مرجع سابق، ص95.

الفرع الثالث: العوامل المؤثرة على نمو الاقتصادي

أولاً: العوامل الخارجية التي تؤثر على النمو الاقتصادي

في حالة المشروعات الفردية من الواضح انه عندما يزيد مشروع من المشروعات إنتاجية يزيد أيضا الإنتاج الإجمالي للبلد إذا حدث في الوقت نفسه تناقض في إنتاج مشروع آخر، ومن الواضح كذلك إن اتخاذ قرار بزيادة الإنتاج داخل مشروع معين يتوقف على جملة من العوامل الخارجية القانونية والسياسية والاقتصادية، وهذه العوامل عادتاً فوق تتناول المشروعات الفردية ولا يخضع لرقابتها وتتضمن البلد ولا سيما القوانين التي تتعلق بالأمر الاقتصادي مادامت المشروعات الفردية نزاعة إلى ان يضعف اهتمامها بالإنتاج إذا بدا لها مثلاً إن ثمار جهودها يمكن ان تتعرض للمخاطر السياسية كذلك تتضمن هذه العوامل بعض الشروط الاقتصادية العامة كما لا يحتاج إلى بيان أن المشروعات الفردية لا تزيد من إنتاجها إلا إذا وثقت بأنها تستطيع أن تبيع ما تنتج وان تربح فيه.¹

ثانياً: العوامل الداخلية التي تؤثر في النمو الاقتصادي

في هذا المجال ينبغي أن نذكر حقيقتين هامتين :

الأولى: انه عندما نستخدم عوامل الإنتاج حتى أقصى مدى ممكن وتكون في حاجة إلى عدد أكبر من الآلات والأبنية من اجل زيادة الإنتاج فان جزء من إنتاج البلد ينبغي أن يستخدم في مثل هذه الحالة من اجل تلبية ما تحتاج إليه المؤسسات من تجهيزات وأمكنة.

ذلك اننا اذا نظرنا الى الامر من جهة التنمية الاقتصادية قلنا: إن المؤسسة لا ينبغي ان تشتري بعض التجهيزات او الامكنة الموجودة سابقا لدى مؤسسات اخرى لأنها اذ فعلت ذلك فان نتاجها سوف يزداد دون ان يزداد البلد ككل، وهذه العملية قوامها استخدام جزء من ناتج البلد من اجل زيادة المخزون من الآلات او الابنية هي التي تدعى باسم الاستثمار Investment ولما كانت الامور التي يمكن ان تستثمر تؤخذ من الانتاج القومي نفسه ولما كان قسم كبير من الانتاج القومي ينبغي ان يقدم على شكل بضائع وخدمات استهلاكية كان من اللازم ان يكون الاستثمار جزءاً من الانتاج الداخلي العام (حوالي 5%) وإلا يتجاوز حداً معيناً معقولاً.²

¹ _ أ.د. فارق عبدة فلية، اقتصاديات التعليم: مبادئ الراسخة واتجاهات الحديثة، دار المسيرة للنشر و التوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2003، ص 43.

² _ أ.د. فارق عبدة فلية، نفس المرجع، ص 44.

الثانية: والحقيقة الثانية التي ينبغي انتدكر في هذا المجال هي ان العمال الاضافيين اللازمين لزيادة الانتاج ينبغي ان يكونوا على حظ من المهارة والاستعداد، ومثلا مثل هذه المهارة والاستعداد هو في العادة نتيجة مباشرة للتعليم التي تلقوه من قبل في المدارس او التدريب الذي حصلوا عليه داخل المهنة .

وهكذا يرى ان حجم القوى العاملة لا يحدد وحده الانتاج الاقتصادي انما يحدده فوق هذا وقبل هذا مستوى تلك القوى العاملة فهذا المستوى هو اساس بان يحصل بذلك الانتاج الى اقصى مدى ممكن .

ومن هنا يصح ان نقول : بان الامور التي تضعها في التربية في مرحلة معينة تمكن الاقتصاد ان ينتج انتاجا اكبر في المراحل التالية وهذا واحد من المؤثرات التي تجعل من التربية استثمارا وتوظيف مثمر لرؤوس الاموال .

كما انه في بداية الستينيات من هذا القرن قام الاقتصاديان شولز ودين سون كل بمفرده بإثبات ان التعليم يسهم بشكل مباشر في زيادة الدخل القومي، وذلك عن طريق رفع كفاءة وإنتاجية اليد العاملة . وقد ترتبت على هذه الحقيقة صدور عدد كبير من الدراسات تتعلق بفائدة الاقتصادية للاستثمار في التعليم، وقد ابدى البنك الدولي مؤخرا اهتماما كبيرا بقضية التعليم واثر ذلك في رفع مستوى العنصر البشري في البلدان النامية ومما ينتج عن ذلك من ارتفاع معدل النمو الاقتصادي .

وقد استخدم دين سون E.F.Dension و آخرون (في عام 1962) فترة دالة الانتاج لقياس مصادر النمو المختلفة في اقتصاد الولايات المتحدة خلال الفترة 1910-1960¹ و قد استخدم دالة الانتاج البسيطة المعروفة بدالة Cod-Douglas ويمكن التعبير عنها على النحو التالي :

$$Y=F(K . L)$$

حيث ان : Y : الانتاج .

L : راس المال البشري .

K : راس المال المادي .

وعندما قام دين سون باستخدام هذه الفكرة لشرح محددات لنمو الانتاج القومي للولايات المتحدة خلال الفترة المذكورة تبين له وجود فضلة او متبقى Residual كبير في الاهمية من الزيادة في الناتج القومي، لا يرجع الى الزيادة في راس المال البشري (القوى العاملة) ولا الى الزيادة في الاستثمار الغير البشري (راس المال المادي) ومن ثم

¹ _ أ.د.فارق عبدة فلية، نفس المرجع، ص 45.

فانه قد استنتج انه بالضرورة توجد مجموعة اخرى من العوامل قد ساهمت بدور فعال في زيادة معدل النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة خلال الفترة 1960-1910.¹

وقد قدر دين سون في دراسات لاحقة ان الاستثمار في راس المال البشري في التعليم قد ساهم بنحو 23% من المتوسط من معدل الزيادة في الانتاج القومي الامريكي خلال الفترة المذكورة وذلك عن طريق رفع المستوى التعليمي لليد العاملة ، كذلك فانه قد قدر ان اثر التعليم قد كان في حدود 15% فقط في فترة من 1950 حتى الستينيات ،وقد تفاوتت النسبة بين الدول المختلفة الصناعية والنامية ،بينما وصلت هذه النسبة 15% في الولايات المتحدة نجد انها ارتفعت الى 25% من معدل النمو الاقتصادي في كندا وكانت 12% بالنسبة لانجلترا ،بينما انخفضت على 3.3 % بالنسبة للبرازيل وكانت في حدود 0.8% بالنسبة للمكسيك .

¹ _ أ.د.فارق عبدة فلية، نفس المرجع، ص 45.

المبحث الثاني: التفسير الحديث للعلاقة الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي

اختلف الاقتصاديون في طبيعة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي و النمو الاقتصادي فهناك من يعتبر مستوى النمو الاقتصادي هو العنصر المحدد للاستثمار الاجنبي المباشر كما التدفق الكبير للاستثمار الاجنبي المباشر الوارد الي احداث نمو اقتصادي مرتفع والعكس صحيح ومن خلال هذا يتم الإشارة الي عدة علاقات التي تفسر العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي.

المطلب الاول :علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي من حيث تطوير التجارة الخارجية:

التجارة الخارجية تمثل القناة التي يتم من خلالها تأثير الاستثمار الاجنبي المباشر الى النمو الاقتصادي في الدول المضيفة، وبالتالي فان كل منهما يحفز الاخر ، اي وجود علاقة سببية فوجود حوافز تصدير في الدول المضيفة قد يحفز على تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر الى تلك الدول ، كما ان وجود الاستثمار الاجنبي المباشر قد يحفز على مزيد من استيراد اللوفاء بمتطلباته الانتاجية التي لم يتم انتاجها في السوق المحلي للدول المضيفة .¹

المطلب الثاني : علاقة الاستثمار الاجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي من حيث تطوير الموارد البشرية :

لقد اشارت نظرية النمو الحديثة بان الانتاج لا يعتمد فقط على راس المال المادي ،اذ اصب حراس المال البشري ،اي زيادة المهارات الاساسية من خلال التعليم والتدريب يعتبر مساويا له بالأهمية ،و طور Robert Lucas نموذجا جديدا للنمو الاقتصادي والذي يؤكد على زيادة راس المال البشري والمحافظة على عوائد حديثة ثابتة عوضا عن تناقصها مما يسمح باستمرار النمو الاقتصادي² ، كما اشارت النظرية الحديثة على ان قدرة العمالة على زيادة الانتاجية يمكن ان يتحقق من خلال الاستثمار في الموارد البشرية ،وذلك باكتسابهم المزيد من التكوين والخبرات والمهارات من خلال عملية التعليم بصفة اساسية او خارج النظام التعليمي ايضا ، وترى انه يمكن التغلب على قانون تناقص الغلة الذي اوضحته النظرية الكلاسيكية الحديثة من خلال الاستثمار في كل من القوى العاملة ورأس المال بشكل متوازي ،وان تتوفر عمالة ماهرة يكون لديها حد ادنى من التعليم بحيث تتوافق مع التغيرات التكنولوجية السريعة وحسب Bolomstromet Kokko (1996) فان انتقال التكنولوجيا بين الشركات

¹ OECD.SURVE OF OUCD: WORK ON INTERNATIONAL INVESTMENT
WORKING PAPER ON INTERNATIONAL INVESTMENT، OUCD
PUBLICING,1998,P15

² _ فريديريك م. شرر، (2002)، نظرة جديدة إلى النمو الاقتصادي، وتأثيره بالاحتكار التكنولوجي ترجمة على أبوعمشة، ط1 الرياض: مكتبة العبيكان ص55.

العابرة للقارات الى فروعها المتواجدة في الدول المضيفة لا تتمثل فقط في الآلات والمعدات الحديثة والمسيرين والتقنيين لكن بسبب التكوين الذي توفره ليد العاملة المحلية التي تعمل في تلك الفروع والتي تشمل كل المستويات من العامل البسيط الى التقنيين والمسيرين وقد أكد العالمان Bolomstrom et Kokko (2003) ان الطلب على العمال المؤهلين من قبل الشركات العابرة للقارات يؤدي بالحكومات الى الاستثمار في التعليم العالي، وهذا ما قامت به الحكومة الماليزية بالتعاون مع الشركات العابرة للقارات وذلك بإنشاء مراكز للتكوين مثل Penang Skills Development Centre والذي عرف نجاحا كبيرا¹، ولبيان تأثير الاستثمار الاجنبي المباشر على تراكم راس المال البشري قام Ramos (2001) بدراسة شملت 138 بلدا خلال الفترة (1965-1995) حيث كان العامل التابع هو راس المال البشري اما المتغيرات المفسرة فكانت تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر والاستثمار المحلي ونفقات التعليم، وكانت نتائج تلك الدراسة وجود علاقة ايجابية ومعنوية بين معدل النمو في اليد العاملة والاستثمار الاجنبي المباشر حيث ان زيادة نسبة 1% من الاستثمار الاجنبي المباشر تؤدي الى زيادة بنسبة 0,12% من نمو راس المال البشري ونفس الشيء بالنسبة لعلاقة نمو راس المال البشري والاستثمار المحلي وتتم تلك الزيادة ب0,075% وهذا ما يدل على اهمية الاستثمار الاجنبي المباشر في عملية تراكم راس المال البشري. وفي دراسة اخرى لنفس الاقتصاديين على سوق العمل في كل من المكسيك وايرلندا اثبتت ان التمرکز الجغرافي لتدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في المكسيك رافقه تمرکز في راس المال البشري في نفس الموقع اما في ايرلندا غان تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر كان في اماكن محدودة تابعه زيادة تسلسلية في معدلات النمو التعليمي الثانوي².

المطلب الثالث: علاقة الاستثمار الاجنبي المباشر والنمو الاقتصادي من حيث الاستثمار الاجنبي المباشر والاستثمار المحلي :

لقد اهتم التحليل الكنزي بالاستقرار الاقتصادي وعملية تحريك الطلب الفعال الذي يكفل تشغيل الطاقة الانتاجية الفائضة والموارد البشرية المعطلة وبالتالي فقد تم التركيز على ربط معدل النمو بالنتائج الاجمالي ووفقا للنظرية الاقتصادية فان زيادة الاستثمار المحلي يؤدي الى زيادة الدخل الوطني عن طريق المضاعف K وبالتالي يؤدي الى زيادة الدخل الوطني عن طريق المضاعف K الى زيادة معدل النمو الاقتصادي وهذا ينطبق على تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول المضيفة حيث ان:

$$I = I_d + I_F$$

¹ _ MAROUAN ALAYA, OP , CIT, P6

² _ MAROUAN ALAYA, OP , CIT, P6

وتشير I الى الاستثمار المحلي الاجمالي If تمثل الاستثمار الاجنبي المباشر و Id تمثل الاستثمار المحلي في الدولة المضيفة، ونتيجة للاتجاه الذي سلكه المستثمرون الاجانب في الاعتماد على تمويل جزء من استثماراتهم عن طريق الاقتراض من السوق المحلية للدولة المضيفة فان هذا يؤدي الى تناقص نصيب المستثمرين المحليين من المبلغ المخصص لتمويل استثماراتهم نظرا لتحويل جزء من المدخرات المحلية الى الاستثمار الاجنبي المباشر ونتيجة لذلك فان الاستثمار الاجنبي المباشر قد يكون له تأثير تحفيزي او مثبط للاستثمار المحلي او كما يطلق على تلك العلاقة بأثري الاحلال والتكاملية، بين الاستثمار المحلي والأجنبي المباشر والتي تنشأ من طريقة تمويل الاستثمارات الاجنبية المباشرة.¹

1/ الاحلال:

يحدث ذلك حسب فكرة (Sphumpeter) في الاستثمار الاجنبي المباشر وخاصة بالاستثمارات الابتكارية والذي يعني به زوال الابتكارات عن طريق الاحلال، فالفروع الخاصة بالشركات العابرة للقارات في الدول المضيفة تنطوي على تكنولوجيا متقدمة ومهارات ادارية وقنوات دولية للتسويق، وعلامات تجارية عالية فإذا اعتمدت الشركات المحلية على استخدام تكنولوجيا قديمة وتقليدية فهذا ما يؤدي بها الى الزوال وخروجها من السوق نظرا لعدم قدرتها على المنافسة مع فروع الشركات الاجنبية محل الشركات المحلية، والذي يؤثر على معدل النمو الاقتصادي في الدول المضيفة وذلك بغرض ثبات العوامل الاخرى المؤثرة على النمو الاقتصادي او تثبيط ذلك المعدل، وحسب تقرير الاونكتاد عام 2001 فان الشركات الاجنبية يمكن لها تحفيز وتنشيط الاستثمار المحلي اذا توفرت هناك عوامل ومقومات اساسية في الدول المضيفة، وذلك من خلال عدة قنوات، كالمنافسة الفعالة ونقل تقنيات المراقبة والتكنولوجيا الجديدة الى الشركات المحلية، وتستطيع الشركات الاجنبية تقديم يد المساعدة فيما يتعلق بالجوانب التسييرية الحديثة الى الشركات المحلية مما يرفع من كفاءتها، اضافة الى ذلك فان الشركات الاجنبية قد تتخذ قرارات مساعدة خاصة بالتجارة المعتمدة في الاسواق المحلية او العالمية، وحسب Gaves عام 1996 فان الحواجز او القوانين المفروضة من قبل الدول على التجارة تؤدي الى اثر احلالي بالنسبة للاستثمار المحلي من قبل الاستثمار الاجنبي.²

دراسة إيمان عطية ناصف عام 2003 على الاقتصاد المصري خلال الفترة 1980-2000 حيث اكدت تلك الدراسة على ان الاستثمار الاجنبي المباشر اثر بشكل سلبي على الاستثمار المحلي حيث ان الزيادة في الاستثمار

¹ _MAROUAN ALAYA, OP ,CIT,P8

² _MAROUAN ALAYA, OP ,CIT,P8

الاجنبي المباشر بنسبة 1% ادى الى انخفاض الاستثمار المحلي بنسبة 0,23% خلال نفس الفترة ومرد ذلك الى ان الاستثمارات الوافدة الى السوق المصرية اتجه الجانب الاكبر منها لتغطية احتياجات السوق المحلي وهذا ما اثر على الشركات المحلية وعدم قدرتها على المنافسة.¹

2/ اثر التكاملية :

اما اثر التكاملية فيعني حسب Shumpeter ان الشركات المحلية تملك تكنولوجيا متقدمة، وان الشركات المحلية لديها الامكانيات لإحلال تكنولوجيا متقدمة محل القديمة وهذا ما يؤدي بالشركات الاجنبية الى جذب رؤوس الاموال من الخارج، اي ان تمويل الاستثمارات الاجنبية المباشرة من رؤوس اموال اجنبية فقط، وهذا ما يؤدي الى زيادة الناتج وبالتالي تحسين معدلات النمو الاقتصادي في الدول المضيفة .

وقد قدمت في هذا الشأن عدة دراسات حاولت اختبار اثر الاحلال والتكاملية للاستثمار الاجنبي المباشر على الاستثمار المحلي في الدول المضيفة منها دراسة Mayer، Agosin عام 2000، تضمنت محاولة توضيح ما اذا كان هناك اثر تحفيزي او مثبط للاستثمارات الاجنبية المباشرة، على الاستثمار المحلي في الدول المضيفة النامية في افريقيا واسيا وأمريكا اللاتينية خلال فترة (1970-1995) ولخصت تلك الدراسة الى ان اثر التحفيز والمزاحمة اختلف من دولة الى اخرى وخلال نفس الدولة من فترة الى اخرى، ففي اسيا وجد هناك اثر تحفيزي او تكاملي، اما امريكا اللاتينية فكان الاثر انحلاليا اما في افريقيا فكان الاثر محايدا اي لم يكن هناك اثر تحفيزي او مثبط وهذا حسب العوامل والسياسات المتبعة في تلك الدول.²

¹ _ محمد قويدري (2006)، جامعة الأغواط أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في ترقية أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، 18/17-أفريل، الجزائر صفة 49.

² _ MAROUAN ALAYA, OP , CIT, P8.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

شهدت السنوات السابقة بحثا نظريا وتطبيقا واسعا حول اثر الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي لكونه موضوع مثير الجدل لصناع السياسات الاقتصادية وهذا سيتم استعراض موجز للدراسات السابقة المختلفة التي تناولت العلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر والنمو الاقتصادي.

المطلب الاول: الدراسات الوطنية

- 1- دراسة بشير عام (2001)، حاول من خلالها دراسة العلاقة بين معدل النمو الاقتصادي الفردي، و الاستثمار الاجنبي المباشر، حيث توصل الي وجود اثر موجب لكنه غير معنوي وارجع ذلك الي التدفقات الضعيفة للاستثمارات و وجد ان معامل راس المال اليشري كان سالبا لكنه غير معنوي والمقدر بمعدل التمدرس الخام بالنسبة للمستوى الثانوي .
- 2- توصلت دراسة قارة واخرون (2005) بالبحث تجريبيا في اثر الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي خلال فترة (1980-2014) باستخدام نموذج متجه الانحدار الذاتي VAR، حيث بينت نتائج هذه الدراسة الى غياب التكامل المشترك لمعدل النمو الاقتصادي يستجيب بشكل ايجابي لأي صدمة في معدل تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر بمضاعف صغير وان نصيب الاستثمارات الاجنبية المباشرة من تكوين الناتج لا يتعدى 2 بالمئة، كما بينت ايضا نتائج اختبار السببية في المدى القصير الى وجود علاقة سببية معنوية من معدل الانفتاح التجاري باتجاه النمو الاقتصادي ومن تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر باتجاه معدل الانفتاح التجاري عند مستوى 10 بالمئة و 1 بالمئة على التوالي.
- 3- توصلت دراسة رفيق نيزار 2008، الفترة (1991-2005) ما توصل اليه دراسة باستخدامه لنموذج النمو الداخلي، الى وجود التأثير اجابيا للاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي .
- 4- توصلت دراسة الباحثة قويدري كريمة، سنة 2011 (1991-2008)، والباحث صياد شهيناز، سنة 2012، بتحليل العلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر و النمو الاقتصادي في الجزائر، باستخدامهم لدالة "كوب دوقلاص"، حيث اكدت نتائج دراستهم الى وجود الاثر الايجابي، و وجود علاقة سببية متبادلة بين الاستثمار الاجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر.
- 5- ما توصلت دراسة (صياد شاهيناز، 2013)، هدفت الى قياس اثر الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال 1991-2008 انطلاقا من توظيف دالة كوب دوغلاس cobb - douglas،

وقد اعتمد على الناتج الاجمالي كمتغير تابع وراس المال المحلي وراس المال الاجنبي ، وعنصر العمل والواردات من السلع والخدمات كمتغيرات مستقلة.

__الاثر الايجابي للاستثمار الاجنبي المباشر على الناتج الاجمالي اي ان هناك علاقة طردية بين الاستثمار الاجنبي المباشر والناتج الاجمالي،والذي يعني وجود علاقة طردية متوسطة موجبة بين المتغيرين.

__الاثر الايجابي للواردات على الناتج الاجمالي اي ان هناك علاقة طردية بين الواردات والناتج الاجمالي،والذي يعني وجود علاقة قوية موجبة بين المتغيرين

__الاثر الايجابي للاستثمار المحلي على الناتج الاجمالي اي ان هناك علاقة طردية بين الاستثمار المحلي والناتج الاجمالي، والذي يعني وجود علاقة قوية موجبة بين المتغيرين.

6-توصلت دراسة شوقي جباري، سنة 2014 الفترة (1990-2013) في دراسته الى قياس اثر الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر، وذلك باستخدام التحليل القياسي الكمي ، وقد خلصت الدراسة الى ان الاستثمار الاجنبي المباشر يؤثر سلبا على معدل النمو الاقتصادي في الجزائر من خلال النموذجين المدروسين وذلك راجع في الاساس الى معدلات النمو السالبة التي يشهدها قطاع المحروقات ،بينما كان تأثيره على الاستثمار المحلي ايجابيا وذو معنوية احصائية، لكنه ليس بالقدر الكافي لتحويل الاثر السلبي الذي يشكله على النمو الاقتصادي الى اثر ايجابي ، وبينت الدراسة ان اثر الاستثمار الاجنبي المباشر على الصادرات كان ايجابيا وذو معنوية احصائية ، وذلك نتيجة للتراطيب الوثيق بين هيكل الصادرات كان وتركز هذا النوع من الاستثمار في قطاع المحروقات. وهذا ما توصلت له ايضا دراسة خيالي خيرة، الفترة(2000-2012)، ما دل على وجود ضعف حجم الاستثمارات ي الجزائر وهذا ما اثر على النمو الاقتصادي تأثير سلبي

7- في حين توصلت دراسة محمد عايب، سنة 2017 (1983-2014)، باستخدام نموذج التكامل المشترك ، ونموذج تصحيح الخطأ والتي اكدت النتائج الى ان تأثير الاستثمارات الاجنبية المباشرة على وثيرة النمو الاقتصادي في الجزائر محدودة وضعيفة لان مصدر الدخل في الجزائر لازال يرتبط بقطاع المحروقات.

8- كما وجدت دراسة التي قام بها بن مريم (2018) بدراسة محددات الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر خلال فترة (1987-2016) ، بهدف التعرف على اهم عوامل جذب الاستثمار الاجنبي المباشر خلال هذه الفترة ،من خلال دراسة اثر اهم المتغيرات .الاقتصادية الكلية والسياسية على FDI ،حيث بينت الدراسة الى ان كل من سعر الصرف ،الصادرات ، الواردات والنفقات العمومية ساهمت في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر في

الاجل الطويل في حين ساهم كل من الوضع الامني ، اسعار البترول ، سعر الفائدة ، التضخم ، حجم الديون ، المعروض النقدي وحجم الضرائب في عروفه. كما توصلت ايضا هذه الدراسة الى ان عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي خاصة في فترة التسعينات يمثلان اهم المعوقات جذبه.

المطلب الثاني: الدراسات الاجنبية.

1-دراسة alaya marouane سنة 2006 الفترة (1975-2002) ، في تحليله لعلاقة الاستثمار الاجنبي المباشر والنمو الاقتصادي لدول جنوب المتوسط تأثيرا ايجابيا في حين كان تأثير سلمي على النمو الاقتصادي في تونس باستخدامه لنموذج نظريات النمو الداخلية والأساليب الاحصائية.

2-دراسة زياد محمد ابو ليلي ، 2009، الفترة، (1916-2009) في الاردن الى وجود علاقة سببية متبادلة بين الاستثمار الاجنبي المباشر و النمو الاقتصادي.

3-دراسة، rahman mohamad mafizur shahba ، 2011، لفترة، (1990-2007) الى وجود علاقة سببية متبادلة بين الاستثمار الاجنبي المباشر والنمو الاقتصادي.

4-دراسة احمد مبروك محمد خليفة وآخرون، 2014، الفترة (1970-2010) باستخدام نموذج سولوا الى الاثر الموجب لأثر الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي ، وقد حققت العلاقة تكاملية بينهما ، اما على المستوى القطاعي فكان هناك وجود اثر ايجابي للاستثمار الاجنبي المباشر على القطاع الزراعي والصناعي اكبر منه في قطاع الخدمات.

5-دراسة همام وائل محمد ابو شعبان 2016، (1995-201) ، دراسة تطبيقية لدول العربية بتحليل العلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر و النمو الاقتصادي باستخدامهم لنموذج الانحدار الخطي المتعدد، وتوصلت نتائج دراستهم الى وجود اثر الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي ، اي وجود علاقة طردية بينهم.

خلاصة الفصل الاول :

تناول هذا الفصل الإطار المفاهيمي للاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي ، حيث يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر أداة هامة لرفع معدل النمو الاقتصادي باعتباره ظاهرة اقتصادية تسمح بنقل رؤوس الأموال من دولة إلى أخرى ،بالإضافة إلى ذلك تم التطرق إلى العلاقة التي تربط بينهما ، كما تم استعراض الدراسات الوطنية وعرض الدراسات الاجنبية حول هذا الموضوع ،واهم ما تم استخلاصه من ذلك أن الاستثمار الأجنبي المباشر له تأثير ايجابي على النمو الاقتصادي هذا ما أكدته أغلبية الدراسات السابقة في حين بعض الدراسات لم تجد تأثير .

الفصل الثاني

الدراسة القياسية لأثر الاستثمار الأجنبي
المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر
خلال الفترة 1970-2020

مقدمة الفصل الثاني:

يهتم الاقتصاد القياسي بقياس الكمي بين مختلف العلاقات الاقتصادية بغية تبسيط الواقع من خلال بناء نماذج اقتصادية لا تحتوي فقط على جمع تفاصيل الازاهرة فحسب ،وانما تتضمن طبيعة العلاقة لتلك الازاهرة ، والتي تستخدم في تقييم السياسات الاقتصادية القائمة ،و الاستثمار الاجنبي المباشر كظاهرة من الازواهر الاقتصادية يرتبط ويتغير على بعض المتغيرات الاقتصادية ،وفي هذا الفصل سيتم تناول واقع الاستثمار الاجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في وضع الجزائر باستخدام نموذج التكامل المشترك وذلك بتناول الاطار المفاهيمي للاقتصاد القياسي والسلاسل الزمنية ،ومدى استقرار المتغيرات وذلك باعتماد على الاختبارات الاقتصادية للتكامل المشترك وفي الاخير تم المناقشة وعرض نتائج الدراسة.

المبحث الأول: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر .

يتضمن هذا المبحث ، واقع الاستثمار الاجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر وفيه مطلبين :مطلب الاول يتناول الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر ومطلب الثاني يتناول النمو الاقتصادي .

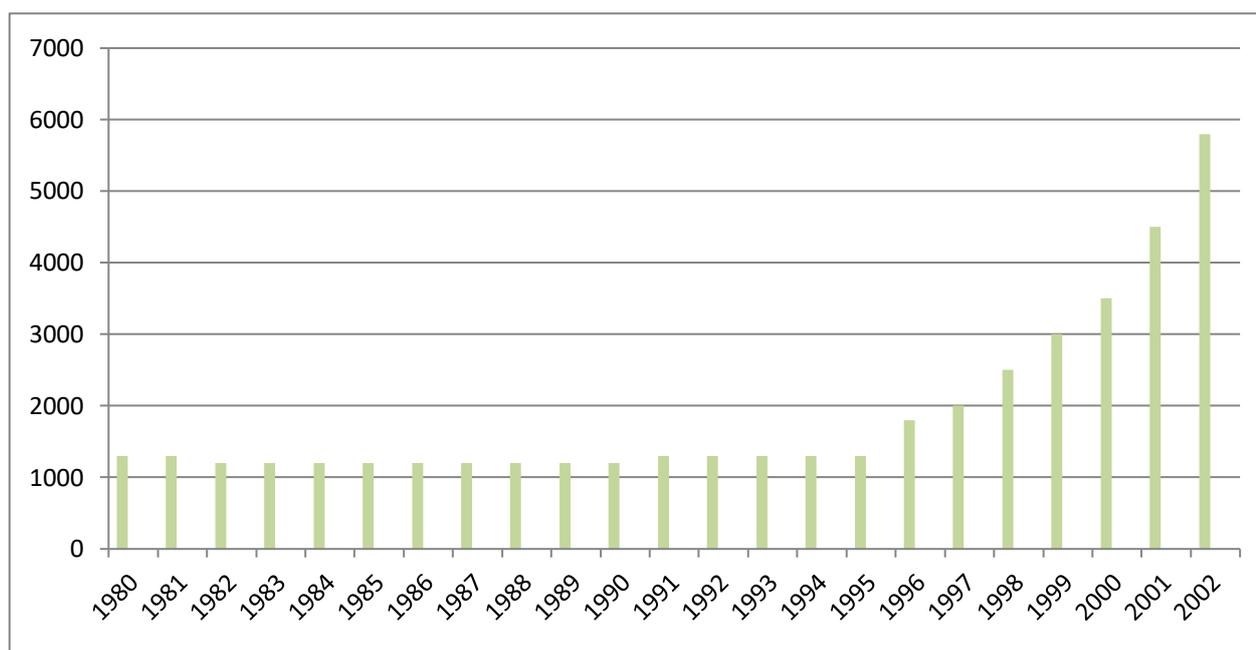
المطلب الأول :الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

تركزت الاستثمارات الأجنبية المباشرة بشكل أساسي في قطاع المحروقات منذ الاستقلال نظرا لانعدام الموارد المالية والخبرات والكفاءات المختصة في هذا الميدان ،واعتبر القطاع المفضل لتوسيع الاستثمارات الأجنبية خاصة بعد قرار عام 1971 ،والقاضي بانفتاح هذا النوع من الصناعة (البترول والغاز) على رؤوس الأموال الأجنبية .وهذا ما أدى بالعديد من الشركات الأجنبية للاستثمار في مشروعات ،الاكتشاف ،الإنتاج ،النقل ،التكرير ، وقد عرفت فترة 1967-1980 توجه متزايد لأشكال استيراد التكنولوجيا المتكاملة عن طريق عقود ممثلة في نوع مفتاح اليد حوالي %67 خلال المخطط الرباعي الثاني ، وقبل عام 1992 لم تكن الجزائر تسمح للشركات الأجنبية بالإنتاج لحسابها الخاص إلا في إطار عقود تقسيم الإنتاج وعقود أخرى تتعلق بتقديم خدمات لفائدة شركة سونطراك ،وفي أعقاب عام 1994 اعتمدت الجزائر جملة من المزايا والحوافز لفائدة المستثمرين الأجانب وهذا في إطار إعادة التوازن الداخلي والخارجي والعمل على بعث النشاط الاقتصادي على قواعد فعالة ،من خلال قانون 1993 المعدل والمتمم بالامر 01-03 عام 2001.

وكان العقد الأول من القرن الواحد و العشرون ايجابي للغاية بالنسبة لتطور حجم الاستثمار الأجنبي المتدفق إلى الجزائر وهو ما أكدته كلا من المنظمات المالية الدولية والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI ،بعدهما كان حجم تلك الاستثمارات متذبذبا خاصة في التسعينات من القرن الماضي وهو ما يبينه الشكل التالي .¹

¹ أ/رفيق نزاري ، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام اختبار منهج الانحدار الذاتي لفترات الابطاء الموزعة (ARDL) ، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، العدد 14 ، جوان 2016 ،ص506.

الشكل رقم (1): الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق إلى الجزائر من 1980-2002



Source :CNUCED ،Examen de la politique de l'investissement Algérie ،2003،p .8 .

أجهدت الاستثمارات في بداية الألفية الثالثة بشكل أساسي في قطاع المحروقات وبعض القطاعات التي تساهم في التصدير خارج المحروقات كإنتاج الأدوية، الألمنيوم، الحليب، الخ، إضافة إلى الاستثمار في ميدان العقارات والاتصالات، مع إدخال 51 للطرف الجزائري في المؤسسات المنتجة.

الجدول رقم (1): ملخص المشاريع الاستثمارية خلال الفترة 2002 - 2015

النسبة	مناصب الشغل	النسبة	القيمة بمليون دينار جزائري	النسبة	عدد المشاريع	المشاريع الاستثمارية
%87	904762	79%	9100521	%99	5956.3	الاستثمار المحلي
%13	129254	21%	2471691	%1	676	الاستثمار الأجنبي
%100	1.34.16	100%	11572213	%100	60239	المجموع

Source :Agence National de Développement D'investissement (ANDI) ،2016،voir ،web Citehttp://www .andi dz/index .php/ar/déclaration -d- Investissement ?id=395 consulter le : 06/07/2016

وتنوعت مصادر تلك الاستثمارات من الدول المتقدمة إلى الدول العربية التي شكلت عام 2007 ما قيمته 56 من مجموع الاستثمارات الأجنبية حسب الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار، وبلغت المشاريع مجموع 676 خلال الفترة 2002-2015 مثلما يوضحه الجدول رقم (1) نتيجة إن السوق الجزائرية تزخر بفرص الاستثمارية ذات مردودية عالية.

المطلب الثاني: النمو الاقتصادي في الجزائر

سجلت معدلات النمو نسبا متفاوتة منذ الاستقلال فقد كان متوسط معدلات النمو تقدر 2.2 و 5.1 سنويا في الستينات والسبعينات على التوالي، وانهار منذ منتصف الثمانينات إلى نهاية التسعينات، بسبب انخفاض سعر البترول والاضطرابات المرتبطة ببطء وصعوبة الانتقال من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق، كما ساهم ضعف الكفاءة الإنتاجية إلى انهيار النمو، الذي بلغ خلال تلك الفترة نسبة 2.0 في المتوسط. لقد تم تسجيل نسبة نمو متوسطة ب 5.5 بالمائة عن الفترة 2002-2010.

وبين عامين 2000 و2009، نما الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والناتج المحلي الإجمالي غير النفطي على التوالي في المتوسط السنوي من 3.7 و 5.6، وكانت أسباب هذا النجاح مواتية لبيئة الاقتصاد الكلي الدولية التي تميزت بارتفاع أسعار النفط، وانتهاج سياسات الاقتصاد الكلي الناجحة التي أدت إلى فوائض مالية كبيرة ومتزايدة (احتياطات النقد الأجنبي). وعلى الرغم من التقدم المحرز، لا يزال الاقتصاد يعتمد على قطاع النفط والغاز (98 من الصادرات)، ومحدودية الاستثمار الخاص، وضعف مناخ الأعمال الذي يشكل عقبة رئيسية أمام النمو الاقتصادي الذي يقوده الاستثمار¹.

¹ أ/رفيق نزاري، مرجع سابق، ص 507.

المبحث الثاني: الاطار النظري للتكامل المشترك

يتضمن هذا المبحث الاطار النظري للتكامل المشترك فيه مطلبين: مطلب الاول يتناول مفهوم التكامل المشترك ، والمطلب الثاني يتناول اختبارات التكامل المشترك ، والمطلب الثالث يتناول خصائص التكامل المشترك.

المطلب الأول: تعريف التكامل المشترك

يعرف التكامل المشترك بأنه تصاحب بين سلسلتين زمنيتين (X_t, Y_t) او اكثر بحيث تؤدي التقلبات في إحداها لإلغاء التقنيات في الأخرى بطريقة تجعل النسبة بين قيمتهما ثابتة عبر الزمن ولعلی ذا يعني ان بيانات السلاسل الزمنية قد تكون غير مستقرة إذا ما أخذت كل على حدى ولكنها تكون مستقرة كمجموعة ومثل هذه العلاقة طويلة الأجل بين مجموعة المتغيرات تعتبر مفيدة في التنبؤ بقيم المتغير التابع بدلالة مجموعة من المتغيرات المستقلة ، ويتطلب حدوث التكامل المشترك في حالة كون السلسلتان (X_t, Y_t) متكاملتين من الرتبة الأولى كل على حدة ان تكون البواقي الناجمة عن تقدير العلاقة بينهما متكاملة من الرتبة صفر.¹

المطلب الثاني: اختبارات التكامل المشترك

يوجد هناك العديد من اختبارات التكامل المشترك منها :

أ- اختبار التكامل المشترك لأنجل وجرانجر: لتقدير العلاقة في المدى الطويل والقصير بين المتغيرات يجب اولا

تحديد ما اذا كانت سلاسل النموذج مشتركة التكامل ، ويتم اختبار انجل وجرانجر على مرحلتين :

-المرحلة الأولى : اختبار درجة تكامل المتغيرات : وهو شرط مهم للتكامل المشترك حسب هذه الطريقة وهو أن

تكون السلاسل الزمنية لها نفس درجة التكامل ويتم اختبار التكامل المشترك باستخدام عدة اختبارات أهمها

اختبار ديكي فولر البسيط واختبار ديكي فولر المطور.²

-المرحلة الثانية: تقدير العلاقة طويلة الأجل: إذا كان الشرط الغول محقق فإننا نقوم باستخدام طريقة المربعات

الصغرى العادية لتقدير العلاقة طويلة الأجل بين المتغيرات $y_t = a_0 + a_1 x_t + \delta_t$

1 عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية و التطبيق ، الدار الجامعية ، الاسكندرية، 2005، ص 670-

.671

² Régis bourbonnais.économetrie,éditiondunod paris,2004,p283.

وحتى يتم قبول علاقة التكامل المشترك فان حد البواقي للنموذج المقدر لهذا الانحدار يجب أن يكون مستقرا

$$e_t = y_t - \hat{a}_0 - \hat{a}_1 x_t$$

ولاختبار استقرار البواقي فانه يتم استخدام اختبار ديكي فولر البسيط وديكي فولر المطور.

ب- اختبار جوهانس: ان اختبار جوهانس يعتمد على القيم الذاتية المنتجة من طريقة نماذج تصحيح الأخطاء

التي تحتوي على المتغيرات المتكاملة من الدرجة الأولى ويتم اختبار جوهانس من خلال تقدير النموذج التالي :

$$y_t = A_0 + A_1 Y_{t-p} + A_1 \Delta Y_{t-1} + A_2 Y_{t-2} + \dots + A_{p-1} \Delta Y_{t-p-1} + \varepsilon_t \Delta$$

ويتم حسابا عدد التأخر في النموذج كما يلي :

- إذا كانت: $(r=0)$ (هي رتبة مصفوفة A) في هذه الحالة ليس هناك تكامل مشترك بين المتغيرات ولا يمكن

تشكيل نموذج تصحيح الخطأ .

- إذا كانت: $(r=K)$ في هذه الحالة: (K) هي عدد المتغيرات المقترحة) في هذه الحالة تكون كل المتغيرات مستقرة

والتكامل غير مطروح .

- إذا كانت: $1 \leq r \leq k$ في هذه الحالة فانه توجد علاقة تكامل مشترك، ويمكن تشكيل نموذج تصحيح

الخطأ.¹

ج- اختبار Granger للسببية :

لاختبار السببية Granger هو اختبار فرضية احصائية لتحديد ما اذا كان احد السلاسل الزمنية مفيدة في

التنبؤ اخر، اقترحت لأول مرة في عام 1969 عادة، انحدارات تعكس مجرد الارتباط، ولكن كلايف جرانجر القول

بان السببية في الاقتصاد يمكن اختيارها من خلال قياس القدرة على التنبؤ بالقيم المستقبلية لسلسلة الزمنية

باستخدام القيم السابقة لسلسلة زمنية اخرى، مند قضية {السببية الحقيقية} هو فلسفي عميق ، ويسبب اللاحق

ارجو خاصة المغالطة افتراض ان شيئا ما يسبق الاخر propter يمكن استخدامه كدليل على السببية يؤكد

علماء الاقتصاد القياسي ان اختبار Granger لا يجد سوى السببية التنبؤية استخدام مصطلح السببية وحده

هو تسمية خاطئة حيث من الافضل وصف علاقة جرانجر بانها اسبقية او كما دعى جرانجر نفسه لاحقا في عام

1977 مرتبطة، تختبر X ، يسبب Y مؤقتا.²

¹ Régis bourbonnais.économetrie,éditiondunod paris,1989,p281.

² <https://stringfixer.com> Granger ca.....

د- اختبار نموذج بطريقة المربعات الصغرى المصححة كليا (fully modified least squares method):

(١) الطريقة الأكثر استخدام (سبق ذكرها في الانحدار) بها يتم التقليل من مجموع مربعات الفروق بين القيم الفعلية والقيم المحسوبة حيث القيم الفعلية هي الزمن والقيم المسحوبة قيم المتغير المطلوب له إيجاد اتجاهه (العام و سنرمز بالرمز X للقيم الفعلية وبالرمز \hat{Y} لقيم الاتجاه المحسوبة).
نقاط خط الانحدار تمثل المتوسط الشرطي للمتغير التابع Y لقيمة المتغير المستقل X و الفرق (الانحراف) بين قيم المتغير Y عن خط الاتجاه العام للبيانات باستثناء المتغيرات الموسمية وعند توفيق خط الاتجاه العام بهذه الطريقة سيكون \hat{Y} ممثلة للقيم الاتجاهية و X تمثل الزمن وسنعمد على الصيغ الرياضية:

$$\hat{Y} = a + Bx \quad (1)$$

$$b = \frac{n\sum XY - \sum X \sum Y}{n\sum X^2 - (\sum X)^2} \quad (2)$$

$$a = \bar{Y} - 'b x \quad (3)$$

يمكن اعتماد مجموعة قيم X مساويا للصفر بتغير مقياس السلسلة الزمنية باعطاء قيمة صفر لمركز السلسلة و الزمن اعلا المركز مخالف في الاشارة للزمن اسفله وتصبح نا لصيغ (2)، (3) اعلاه $\sum X = 0$ بالصور الاتية¹:

$$\hat{Y} = a + b(t - 't) \quad (1)$$

$$b = \frac{\sum YX}{\sum X^2} \quad (2)$$

$$a = \frac{\sum Y}{n} \quad (3)$$

¹ <https://3lom-mans.yoo7.com>

- المطلب الثالث: خصائص التكامل المشترك

يعرف التكامل المشترك بأنه تصاحب بين سلسلتين زمنيتين: (X_t) ، (Y_t) أو أكثر، بحيث تؤدي التقلبات في إحداها لإلغاء التقلبات في الأخرى بطريقة تجعل النسبة بين قيمتهما ثابتة عبر الزمن، ولعل هذا يعني أن بيانات السلاسل الزمنية قد تكون غير مستقرة إذ ما اخذت كل حدا، ولكنها تكون مستقرة كمجموعة ومثل هذه العلاقة طويلة الأجل بين مجموعة المتغيرات تعتبر مفيدة في التنبؤ بقيم المتغير بدلالة مجموعة من المتغير التابع وبدلالة مجموعة من المتغيرات المستقرة .

ويتطلب حدوث التكامل المشترك في حالة ان تكون السلسلتان X_t ، Y_t متكاملتين من رتبة أولى كل على حدى ، أن تكون البواقي الناجمة عن تقدير العلاقة بينهما متكاملة من رتبة صفر، أي انه حتى يكون التكامل المشترك موجودا بين متغيرين .

يتعين تحقيق الشروط التالية¹: (X_t, Y_t)

$$Y_t \sim I$$

$$X_t \sim I$$

$$Y_t = a + U_t \sim L(0)$$

$$+ bX_t + U_T$$

ويلاحظ في هذه الحالة ان للحد العشوائي متمثل في البواقي U_T يقيس العلاقة المقدر في الاجل القصير عن اتجاهها التوازني في الاجل الطويل².

نقول ان السلسلتين Y_T و X_T اتجاه نمو ثابت على طول فترة الدراسة فالسلسلتين في تكامل مشترك³.

¹ مكيد علي ، الاقتصاد القياسي ، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، 2011، ص281.

² عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الحديث في الاقتصاد القياسي (بين النظرية و التطبيق)، الدارالجامعية ، مصر، 2005 ص681.

³ ندوى خرغل رشاد، استخدام اختبار غرانجر في تحليل السلاسل الزمنية المستقرة، المجلة العراقية للعلوم الاحصائية، العدد التاسع عشر، 2011، ص269.

المبحث الثالث: التحليل القياسي لتأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على مردودية النمو الاقتصادي

يتم تقييم الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال معرفة أدائه على مستوى الاقتصاد الكلي، وهذا ما أثبتته الدراسات النظرية والتجريبية والتي تم تقديمها في المحاور السابقة الخاصة بدراسة تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الأداء الاقتصادي الكلي بصفة عامة وعلى النمو الاقتصادي بصفة خاصة والذي سيكون محور دراستنا القياسية، من خلال الاعتماد على مختلف النماذج التي تفسر العلاقة الموجودة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والمتغيرات المفسرة له والمحددة لاستقرار الاقتصاد الكلي للدولة محل الدراسة. لذلك فبعد التعرف على أهمية نموذج التكامل المشترك في تحديد طبيعة هذه العلاقة، سنحاول في هذا المبحث تطبيق هذه التقنية من أجل تبيان تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي.

المطلب الأول: اتجاهات تطور الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر (تحليل وصفي)

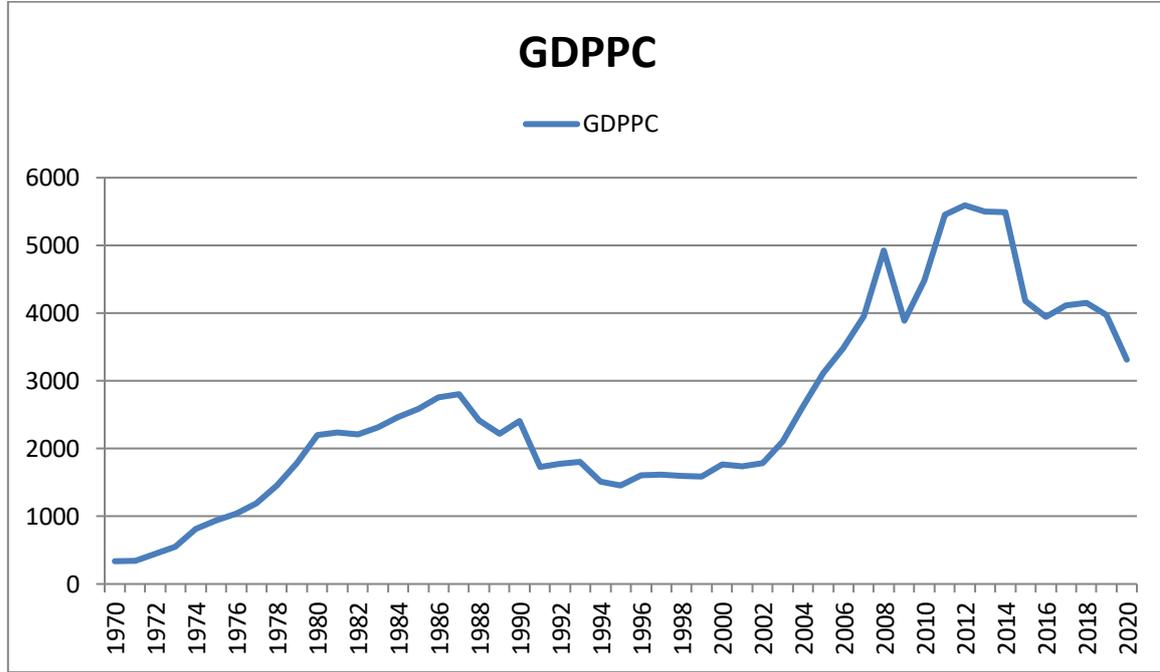
I- تطور النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970-2020:

الجدول رقم(02): توصيف المعطيات

السنوات	GDPPC
1970	336,2246929
1971	341,3889185
1972	442,6776235
1973	554,292909
1974	818,0082289
1975	936,7900822
1976	1037,60716
1977	1192,744227
1978	1456,419396
1979	1782,69932
1980	2203,055461
1981	2237,086776
1982	2210,302036
1983	2312,655619
1984	2467,346082
1985	2582,879013
1986	2756,954981

1987	2807,503603
1988	2417,376189
1989	2215,963873
1990	2408,822985
1991	1731,62137
1992	1776,028278
1993	1807,297451
1994	1507,886663
1995	1452,278434
1996	1603,940302
1997	1619,797749
1998	1596,003926
1999	1588,348908
2000	1765,026718
2001	1740,607066
2002	1781,827726
2003	2103,381692
2004	2610,185422
2005	3113,095706
2006	3478,710412
2007	3950,51426
2008	4923,630278
2009	3883,27129
2010	4480,787439
2011	5455,67903
2012	5592,220115
2013	5499,587331
2014	5493,056663
2015	4177,886892
2016	3946,452425
2017	4109,703442
2018	4153,956234
2019	3975,508993
2020	3310,386534

الشكل رقم (02): تطور معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال فترة (1970-2020)



المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي.

من خلال الشكل اعلاه نلاحظ ان معدل النمو الاقتصادي للفترة (1970-2020)، حيث عرف ارتفاع في معدلات النمو الاقتصادي، وذلك راجع الى استعادة الجزائر للاستقرار الاقتصادي الكلي في سياق البرامج التي يدعمها الصندوق النقد الدولي خلال فترة (2002-2013) حيث انتهجت الجزائر سياسة اصلاحية من اجل معالجة الاختلال الاقتصادي الكلي حيث عملت على تحرير اسعار و معاملات الدولية، والتعريفات الجمركية، والانفتاح اكثر نحو العالم الخارجي، فتمكن الاقتصاد الجزائري من تحقيق معدلات احسن من تلك المحققة في الفترة السابقة، كون هذه الفترة تميزت بارتفاع التشغيل في الجزائر بفعل زيادة الانفاق الحكومي الممثل في سياسات الانتعاش وسياسات دعم النمو نتيجة ارتفاع الايرادات النفطية، حققت فترة (2014-2020) انخفاضاً في معدلات النمو الاقتصادي كون ان انخفاض نسبة البطالة بتلقائية بفعل النمو المحقق هو امر غير مثبت في الاقتصاد الجزائري، ولعل اهميته الا انه لا يخلق مناصب عمل بشكل كبير من شأنه ان يؤدي الى تخفيض كبير في نسبة البطالة.

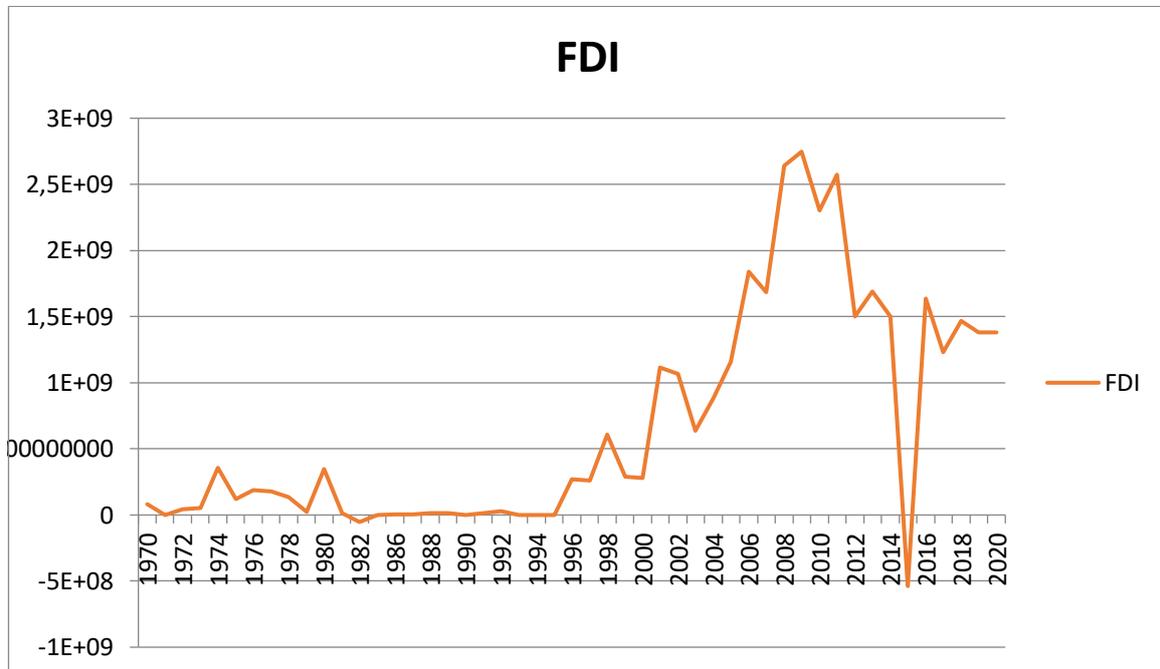
II- تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 1970-2020:

جدول رقم (03) : توصيف المعطيات .

السنوات	FDI
1970	80120000
1971	600000
1972	41490000
1973	51000000
1974	358000000
1975	119000000
1976	187000000
1977	178452646,8
1978	135152172,3
1979	25692486,04
1980	348669038,1
1981	13207259,36
1982	-53569192,64
1983	417641,1628
1986	5316528,378
1987	3711537,9
1988	13018265,02
1989	12091646,8
1990	334914,5642
1991	11638686,45
1992	30000000
1993	1000
1994	1000
1995	1000
1996	270000000
1997	260000000
1998	606600000
1999	291600000
2000	280100000
2001	1113105541
2002	1064960000

2003	637880000
2004	881850000
2005	1156000000
2006	1841000000
2007	1686736540
2008	2638607034
2009	2746930734
2010	2300369124
2011	2571237025
2012	1500402453
2013	1691886708
2014	1502206171
2015	-537792920,9
2016	1638263954
2017	1230243451
2018	1466099810
2019	1381269144
2020	1381269144

الشكل رقم(03): تطور معدل نمو الاستثمار الاجنبي المباشر الوافد الى الجزائر خلال فترة(1970-2020).



المصدر : من إعداد الطالبتين باعتماد على بيانات البنك الدولي.

من خلال الشكل اعلاه الذي يوضح مدى معدل نمو الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر خلال فترة (1970-2020), نجد انه يوجد ارتفاع في الفترة (2003-2011) ثم يعود الانخفاض سنة 2012 وفي سنة 2015 بلغ مرونة سالبة لكن في فترة (2007-2011) كانت مغايرة حيث قفزة في سنة 2009 كانت الى اعلى مستوى واستمر الى غاية سنة 2011 في حين نلاحظ في سنة 1993 و 1994 و 1995 لها نفس القيم .

فمن خلال تتبع هذه القيم نجد ان الاستثمار الاجنبي المباشر وصل لمستويات مقبولة و اخرى ضعيفة , وهذا يرجع لكون ان FDI في الجزائر يتميز بتوجيه اغلب الى قطاع المحروقات ، بقيت الجزائر غير جاذبة للاستثمارات في القطاعات الاخرى، كما بقيت بعيدة على مستويات الاستثمار الاجنبي المباشر الذي استقبلته البلدان المجاورة.

III- العلاقة بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970-

2020:

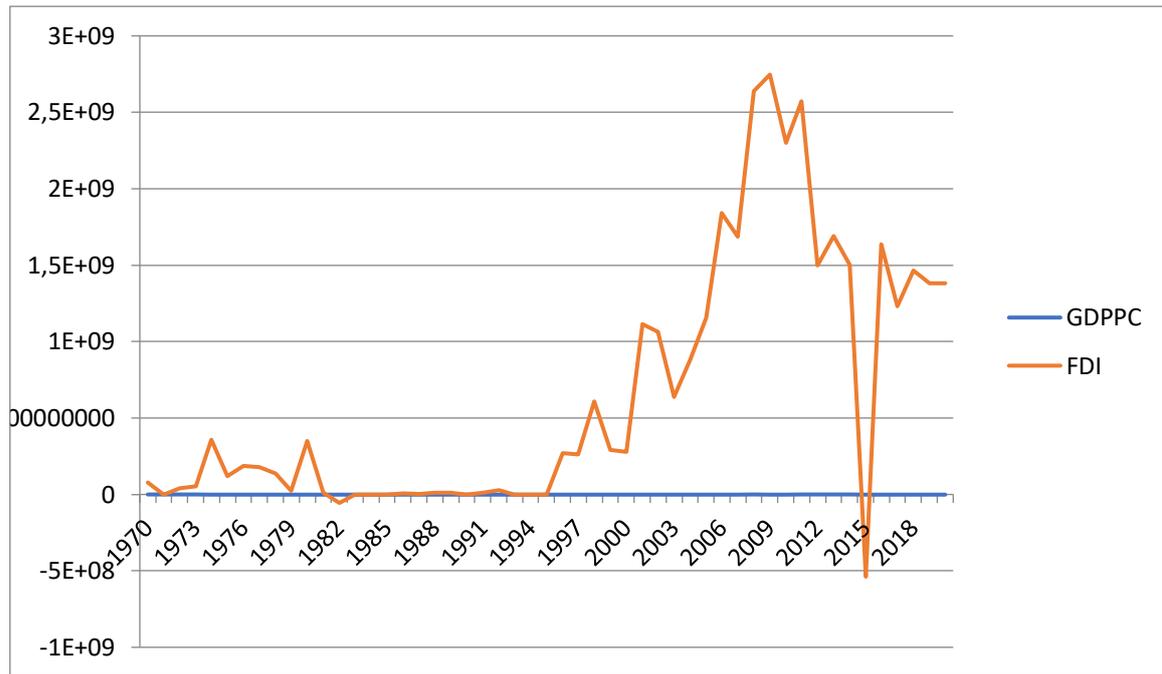
الجدول رقم (04) : توصيف المعلومات.

السنوات	GDPPC	FDI
1970	336,22469	80120000
1971	341,38892	600000
1972	442,67762	41490000
1973	554,29291	51000000
1974	818,00823	358000000
1975	936,79008	119000000
1976	1037,6072	187000000
1977	1192,7442	178452647
1978	1456,4194	135152172
1979	1782,6993	25692486
1980	2203,0555	348669038
1981	2237,0868	13207259
1982	2210,302	-53569193
1983	2312,6556	417641,16
1984	2467,3461	802668,87
1985	2582,879	397788,3

1986	2756,955	5316528,4
1987	2807,5036	3711537,9
1988	2417,3762	13018265
1989	2215,9639	12091647
1990	2408,823	334914,56
1991	1731,6214	11638686
1992	1776,0283	30000000
1993	1807,2975	1000
1994	1507,8867	1000
1995	1452,2784	1000
1996	1603,9403	270000000
1997	1619,7977	260000000
1998	1596,0039	606600000
1999	1588,3489	291600000
2000	1765,0267	280100000
2001	1740,6071	1,113E+09
2002	1781,8277	1,065E+09
2003	2103,3817	637880000
2004	2610,1854	881850000
2005	3113,0957	1,156E+09
2006	3478,7104	1,841E+09
2007	3950,5143	1,687E+09
2008	4923,6303	2,639E+09
2009	3883,2713	2,747E+09
2010	4480,7874	2,3E+09
2011	5455,679	2,571E+09
2012	5592,2201	1,5E+09
2013	5499,5873	1,692E+09
2014	5493,0567	1,502E+09
2015	4177,8869	-5,38E+08

2016	3946,4524	1,638E+09
2017	4109,7034	1,23E+09
2018	4153,9562	1,466E+09
2019	3975,509	1,381E+09
2020	3310,3865	1,381E+09

الشكل رقم (04): العلاقة بين تطور معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي وتطور معدل النمو الاستثمار الاجنبي المباشر خلال فترة (2020-1970).



المصدر : من إعداد الطالبتين باعتماد على بيانات البنك الدولي.

من خلال الشكل اعلاه الذي يوضح العلاقة بين تطور معدل النمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي وتطور معدل النمو الاستثمار الاجنبي المباشر خلال فترة (2020-1970) ، نجد انه الفترة (1996-1982) قيم معدل النمو مقربة لقيم معدل الاستثمار الاجنبي المباشر كما نلاحظ ان تطور معدل نمو الاستثمار الاجنبي المباشر من فترة (1981-1970) كان في ارتفاع مقارنة ب تطور معدل النمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي وهذا راجع الي وجود علاقة تكامل بين النمو الاقتصادي و الاستثمار الاجنبي المباشر،

و في سنة 1982 و 2015 كانت مروونات سالبة مقارنة بقيمة معدل النمو الناتج المحلي ثم تطورت في سنوات الباقية في تزايد مقارنة ب معدل النمو الناتج المحلي و بالنسبة FDL في سنوات 1993 و 1994 و 1995 كانت القيم ثابتة مقارنة ب GDPPC كانت القيم غير ثابتة و في تزايد ويمثل المتغير التابع، كما نلاحظ ان تطور نمو الاستثمار الاجنبي المباشر يؤدي الى زيادة معدل النمو الاقتصادي، وذلك لما له من دور بارز في نقل التكنولوجيا الحديثة والتغطية نقص في المدخرات المحلية ومنه نستخلص ان العلاقة بينهما علاقة تكامل قوية.

المطلب الثاني: منهجية الدراسة والنموذج القياسي المستخدم

I- نموذج الدراسة:

تم تحديد المتغيرات الاقتصادية المذكورة أعلاه من خلال البيانات الإحصائية المنشورة من طرف البنك الدولي BM وإحصائيات الديوان الوطني للإحصاء، حيث تستند الدراسة القياسية على بيانات سنوية للاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1970-2020). واعتمادا على الدراسات النظرية والقياسية السابقة التي تناولت العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والأداء الاقتصادي سيتم صياغة النموذج التالي والذي من خلاله يمكن الإجابة على الإشكالية المطروحة:

$$GDPPC = f (FDI, DI, OPEN, DCPS)$$

والجدول التالي يتضمن التعريف بهذه المتغيرات التي يحتويها النموذج المذكور أعلاه.

الجدول رقم (05) : التعريف بالمتغيرات المستعملة في نموذج الدراسة

اسم المتغير:	رمز المتغير:
- معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وهو يمثل المتغير التابع.	GDPPC
- الاستثمار الأجنبي المباشر.	FDI
- الاستثمار المحلي.	DI
- مؤشر الانفتاح للتجارة العالمية.	OPEN
- مقياس تطور القطاع المالي.	DCPS

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على متغيرات النموذج محل الدراسة.

II - وصف المتغيرات المستعملة في الدراسة:

لقد تمّ الاعتماد في هذه الدراسة على مجموعة من المتغيرات والمؤشرات المفسرة للنمو الاقتصادي، وذلك من أجل تحديد وتقييم طبيعة العلاقة الناتجة عن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على تطور معدلات النمو الاقتصادي في الدول محل الدراسة، وفيما يلي شرح مفصل لمختلف المتغيرات المستخدمة في النموذج القياسي:¹

- **معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (GDPPC):** وهو يمثل المتغير التابع باعتباره مؤشرا للنمو الاقتصادي الذي شاع استخدامه في كل من أدبيات النظرية النيوكلاسيكية ونظرية النمو الداخلي، كما أنه يشير إلى مقدار التغير في رفاهية الفرد طوال فترة الدراسة بحيث يتم الحصول عليه بقسمة إجمالي الناتج المحلي الحقيقي على إجمالي عدد السكان.

- **الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI):** وهو يمثل حجم التدفقات الواردة من الاستثمار إلى القطر المضيف، حيث تشير النظريات الاقتصادية إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي، وذلك لما له من دور بارز في نقل التكنولوجيا الحديثة وتغطية النقص في المدخرات المحلية لكن بعض الاقتصاديين ذكروا أن التأثير السلبي يتمثل فيما يسببه من تزاخم مع الاستثمار المحلي.²

- **الاستثمار المحلي (FD):** وهو يمثل الفارق بين إجمالي تكوين رأس المال الثابت والاستثمار الأجنبي المباشر، وقد بينت النظرية الاقتصادية الدور الذي يلعبه الاستثمار المحلي في تحفيز النمو الاقتصادي.

- **مقياس تطور القطاع المالي (DCPS):** وتم التعبير عليه بمؤشر حجم القروض الموجهة للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، وذلك من أجل تحديد طبيعة علاقة هذا المؤشر بمعدلات النمو الاقتصادي المحققة، بحيث كلما يكون النظام المالي للدولة متطور تكون معدلات النمو الاقتصادي مرتفعة أي أن هناك علاقة طردية إيجابية بين المتغيرين لأنه يسمح بتخصيص أمثل للموارد الإنتاجية.

- **مؤشر الانفتاح للتجارة العالمية (OPEN):** لقد استخدم هذا المؤشر في عدة دراسات كأحد محددات النمو ويتم الحصول عليه بقسمة مجموع الصادرات والواردات على إجمالي الناتج المحلي، فمن جهة أثبتت الأدبيات النظرية للاقتصاد وبعض الدراسات التجريبية بأن مؤشر الانفتاح للتجارة العالمية يؤثر إيجابيا على النمو الاقتصادي

¹ - بدراوي شهيناز، تأثير أنظمة سعر الصرف على النمو الاقتصادي في الدول النامية: دراسة قياسية باستخدام بيانات البانل لعينة مكونة من 18 دولة نامية (1980-2012)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2015/2014، ص 248-249.

² - شوقي جباري، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي: دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2015/2014، ص 297.

وهذا خاصة في حالة الدول التي يقودها قطاع التصدير، بحيث أن الدول المتطورة والتي تكون منفتحة على التجارة ستحقق معدلات نمو اقتصادي موجبة ومرتفعة مقارنة بالدول النامية، ومن جهة أخرى يرى آخرون بأنه يمكن أن يكون للانفتاح تأثير سلبي على النمو الاقتصادي.

المطلب الثالث: خطوات تقدير النموذج وعرض النتائج

يهدف الاقتصاد القياسي إلى تحليل واختبار النظريات الاقتصادية بحيث لا يمكن اعتبار هذه النظريات صحيحة ومقبولة ما لم يتم اختبارها قياسيا أو كميًا، كما يجب أن يكون النموذج مستندا إلى قوة العلاقة النظرية بين المتغيرات الاقتصادية. لذلك سيتم من خلال هذا الجزء إجراء دراسة قياسية على مجموعة من المتغيرات الاقتصادية عن طريق استخدام الأساليب الحديثة كطريقة التكامل المتزامن (Cointegration Test)، وبالتالي من الضروري إجراء اختبار السكون (Stationary) ثم نقوم باختبار التكامل لجوهانسون (Johansen) من أجل معرفة ما إذا كانت هناك علاقة بين المتغيرات الاقتصادية في المدى الطويل والقصير، بالإضافة إلى تحديد اتجاه العلاقة السببية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في اقتصاد الجزائر وذلك من خلال طريقة جرانجر (Granger) لاختبار السببية، ومن المتوقع أن تتوافق نتائج هذه الدراسة مع إحدى الفرضيات سالفة الذكر.

I- خطوات تقدير النموذج:

كما ذكرنا سابقا فإن هذه الدراسة ستقوم على التكامل المشترك ويعود السبب في اختيار هذا النموذج على غيره من النماذج إلى استقرار السلاسل الزمنية عند الفرق الأول، بالإضافة إلى تمتعه بخصائص أفضل في حالة السلاسل الزمنية الطويلة وتتضمن طريقة التكامل المشترك ما يلي:

➤ اختبار إستقرارية السلاسل الزمنية:

تتمثل الخطوة الأولى في اختبار ما إذا كانت السلاسل الزمنية مستقرة أم لا وسنعمد في هذه الدراسة على اختبار (Augmented Dicky-Fuller 1979) ADF¹، بحيث إذا وجدت السلسلة الزمنية ساكنة عند المستوى (Level) فيقال بأنها متكاملة من الدرجة صفر $I(0)$ أما إذا تطلب أخذ التفاضل الأول $I(1)$ (Difference) لجعلها مستقرة نقول أنها متكاملة من الدرجة $I(1)$ ، وفي حالة ما إذا تطلب الأمر أخذ التفاضل الثاني (2^{st} Difference) لجعلها مستقرة نقول أنها متكاملة من الدرجة $I(2)$. ثم سنقوم في الخطوة

¹-Dickey, D. A., and Fuller, W. A, 1981, Likelihood Ratio Statistics for Autoregressive Time Series with a Unit Root, Econometrica, Vol. 49, PP. 1057-1072.

الثانية باختبار PP (Phillips & Perron, 1988)¹، والذي يتميز عن الاختبار السابق بأنه يعطي تقديرات قوية في حالة السلاسل التي لها ارتباط متسلسل وتباين غير ثابت (Heteroscedasticity). والجدول التالي يوضح نتائج اختبار كل من ADF و PP عند المستوى والفرق الأول لجميع المتغيرات محل الدراسة:

الجدول رقم (06): نتائج اختبار ADF و PP لاستقرار السلاسل الزمنية

المتغيرات:	اختبار ADF		اختبار PP	
	المستوى:	الفرق الأول:	المستوى:	الفرق الأول:
GDPPC	-1.539957 (0.5054)	-5.944501*** (0.0000)	-1.618742 (0.4657)	-5.988565*** (0.0000)
FDI	-1.371294 (0.5885)	-10.99766*** (0.0000)	-2.057539 (0.2623)	-11.15501*** (0.0000)
DI	-1.198731 (0.6679)	-3.640657*** (0.0083)	-0.786992 (0.8140)	-3.637510*** (0.0084)
OPEN	-0.954416 (0.7621)	-4.092636*** (0.0023)	-0.821242 (0.8043)	-4.099642*** (0.0023)
DCPS	-1.411954 (0.5690)	-5.177624 (0.0001)	-1.426429 (0.5620)	-5.192216 (0.0001)

***، **، * تمثل استقرارية المتغيرات عند المستوى 1 %، 5 %، 10 % على الترتيب.

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على برنامج Eviews 10.

انطلاقا من نتائج الجدول الصادرة عن اختبار ADF و PP نلاحظ بأن جميع المتغيرات المدروسة غير مستقرة عند مستوياتها الأولى (Level) حيث أن القيم المحسوبة أقل من القيم الجدولية عند المستويات 1%، 5%، 10% ومنه قبول فرضية عدم وجود جذر الوحدة Unit Root وبالتالي تعتبر السلاسل الزمنية غير مستقرة عند المستوى، ومع إعادة نفس الاختبارات للفروق الأولى تبين أن جميع المتغيرات قد استقرت عند مستوى معنوية 5% أي أن القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية ومنها رفض الفرضية العدمية وقبول الفرض البديل وبالتالي استقرار السلاسل الزمنية عند التفاضل الأول.

¹- Philips, P., 1988, Time Series Regression with a Unit Root, Econometrical journal, Vol. 55, p277-301.

➤ اختبار التكامل المتزامن وتقدير نموذج تصحيح الخطأ (VECM):

● المرحلة الأولى: تحديد فترة الإبطاء المثلى Optimum Lags

من أجل تقدير نموذج تصحيح الخطأ يتم أولاً حساب عدد فترات الإبطاء المثلى والتي تعطي أقل قيمة لكل من AIC (Akaike Information Criteria) و SC (Schwarz Criteria).

الجدول رقم (07): عدد فترات الإبطاء.

عدد فترات الإبطاء:	AIC (Akaike Information Criteria)	SC(Schwarz Criteria)
0	114.1238	114.3187
1	103.7176*	104.8871*
2	103.8113	105.9553

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتماداً على برنامج Eviews 10.

بعد فحص عدد فترات الإبطاء أظهرت نتائج معيار **Akaike** ومعيار **Schwarz** بأن عدد فترات التباطؤ المثلى هي فترة تباطؤ واحدة.

● المرحلة الثانية: اختبار التكامل المشترك لـ **Johansen**

يتم اختبار التكامل المشترك لمعرفة عدد العلاقات التكاملية بين المتغيرات المدروسة وذلك بعد التأكد بأن كل السلاسل الزمنية مستقرة ومتكاملة من نفس الدرجة (نفس المستوى)، وعلى هذا الأساس نستنتج بأنه يوجد علاقة تكامل متزامن في المدى الطويل بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع للنموذج. ومن أجل تأكيد هذا الاستنتاج سنستخدم في هذه الدراسة اختبار التكامل المشترك لـ **Johansen**¹ والذي يقدم طريقة مختلفة لاختبار التكامل المشترك بين المتغيرات، بحيث يعتبر هذا الاختبار أعم وأشمل من خلال تقديم نتيجة اختباراً لأثر **Trace**، وهذا ما توضحه نتائج الجدول التالي:

¹- Johansen, S., and Juselius, K., 1990, **Maximum Likelihood Estimation and Interference on Cointegration with Application to the Demand for Money**, Oxford Bulletin of Economics and Statistics, Vol. 52, p169-210.

- سببية ثنائية الاتجاه.

- الاستقلالية.

الجدول رقم (09) : نتائج اختبار Granger للسببية (الاستثمار الأجنبي المباشر - النمو الاقتصادي).

Null Hypothesis	F statistics	Probability
FDI does not Granger Cause GDPPC	6.79546	0.0123**
GDPPC does not Granger Cause FDI	1.01938	0.3179

*** معنوية عند المستوى 1%.

الجدول رقم 04 يوضح لنا نتائج اختبار السببية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الاقتصاد الجزائري، بحيث بينت النتائج وجود **علاقة سببية في اتجاه واحد** تتجه من معدل الاستثمار الأجنبي المباشر إلى معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وهذا ما يؤيد الفرضية القائلة بأن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤدي إلى النمو الاقتصادي وليس العكس.

• المرحلة الثالثة: تقدير نموذج تصحيح الخطأ (VECM)

بعد التأكد من وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات تأتي المرحلة التالية والمتمثلة في تقدير نموذج متجه تصحيح الخطأ **Vector Error Correction Model (VECM)**، وذلك لغرض دراسة السلوك الحركي للنموذج من جهة وتعديل أي حالة غير متوازنة نحو التوازن في المدى الطويل من جهة أخرى.

$$D(GDPPC) = -0.111420514373 * (GDPPC(-1) - 4.75782280349E-08 * DI(-1) + 7220.47193778 * OPEN(-1) - 15.8309717105 * DCPS(-1) - 1245.00937345) + 5.30464841592e-07 * (FDI(-1) - 0.020346864777 * DI(-1) + 2280941098.71 * OPEN(-1) + 2748163.65604 * DCPS(-1) - 325110678.946) + 0.155347026498 * D(GDPPC(-1)) - 2.40344139486e-07 * D(FDI(-1)) - 4.35257590217e-08 * D(DI(-1)) - 2045.13785175 * D(OPEN(-1)) - 2.04515032159 * D(DCPS(-1)) + 109.05374515$$

من المعروف أن نموذج متجه تصحيح الخطأ يقوم بتقدير العلاقات الاقتصادية مع الأخذ بعين الاعتبار حد الخطأ وفترات الإبطاء الزمني وكذلك درجة تكامل المتغيرات، بحيث تبين هذه النتائج بأن قيمة معامل التكيف أي المعلمة المقدرة لحد تصحيح الخطأ في معادلة النمو الاقتصادي معنوية (**P = 0.0458**) أصغر من **0.05** وسالبة والتي بلغت (**- 0.111421**) وهذا ما يؤكد وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، كما يعني أن هناك آلية تعديل بين التوازن في المدى القصير والتوازن في المدى الطويل بين النمو الاقتصادي والمتغيرات المفسرة له.

● المرحلة الرابعة: تقدير النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى المصححة كلياً FMOLS

بعد تقدير النموذج بطريقة المربعات الصغرى المصححة كلياً (Fully Modified Least Squares

Method) تحصلنا على النتائج التالية:

$$\text{GDPPC} = 919.89 + 5.03 \text{ FDI} + 3.80 \text{ DI} - 5826.03 \text{ OPEN} + 17.44 \text{ DCPS}$$

$$(0.0000) \quad (0.0002) \quad (0.0000) \quad (0.0029) \quad (0.0010)$$

$$R^2 = 0.890$$

II- عرض نتائج الدراسة:

انطلاقاً مما سبق وعلى أساس الاختبارات التي تم الاعتماد عليها، يمكن القول بأن التحليل الإحصائي يعتمد على أدوات القياس الاقتصادي كاختبار جودة النموذج النظرية والإحصائية من خلال مقارنة النتائج الإحصائية بالنظرية الاقتصادية والتأكد من مدى موافقتها لها بالإضافة إلى مجموعة من المعايير والاختبارات الإحصائية. وبناءً على هذه النتائج نستخلص بأن العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة قوية جداً وذلك من خلال معامل الارتباط R^2 والذي يقترب من 1 هذا ما يدل على أن النتائج المحصل عليها جيدة وتؤكد وجود علاقة تكامل متزامن بين مؤشر النمو الاقتصادي المعبر عنه بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والمتغيرات الاقتصادية المفسرة. أما نتائج تقدير المعادلة الموضحة أعلاه تبين ما يلي:

- المعلمة موجبة وذات معنوية إحصائية عند مستوى 5 % .
- بالنسبة لمتغير الاستثمار الأجنبي المباشر فهو معنوي وإيجابي عند مستوى 5 %، أي أن هناك علاقة طردية بين هذا المتغير والنمو الاقتصادي الممثل بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وهذه النتيجة موافقة لما جاء في النظرية الاقتصادية، حيث يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر مشجع للنمو الاقتصادي في الدول النامية ومن بينها الجزائر من خلال توفير رأس المال الخارجي والتكنولوجيا المتقدمة للاقتصاد.
- ونفس النتيجة بالنسبة لمتغير الاستثمار المحلي فكلما زاد هذا المتغير يزيد معدل النمو الاقتصادي أي وجود علاقة طردية إيجابية بين المتغيرين، بالإضافة إلى أنه معنوي عند مستوى 5 % . وهذا ما يدل أيضاً على أن الاقتصاد الجزائري يسعى إلى تهيئة المناخ الاستثماري المناسب لجذب المزيد من الاستثمارات سواء كانت محلية أو أجنبية، وبالتالي نستنتج بأن هناك علاقة تكاملية بين الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر والاستثمارات المحلية، كما أن الاستثمار يخلق إنتاجاً داخل الاقتصاد حسب متطابقة الدخل .
- يعتبر مؤشر الانفتاح التجاري واحداً من المتغيرات الرئيسية التي تؤثر على النمو الاقتصادي وقد استخدم على نطاق واسع لتحرير التجارة، أما نتائج دراستنا فبينت بأن هذا المتغير له أثر سلبي ومعنوي إحصائياً عند

مستوى 5 % ما يفسر تأثير مؤشر الانفتاح التجاري على معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، بحيث يدل ذلك على وجود علاقة عكسية بينه وبين معدل النمو الاقتصادي، وهذا عكس ما جاءت به النظرية الاقتصادية ويرجع ذلك إلى ضعف القاعدة الصناعية للجزائر التي تؤدي إلى ارتفاع في حجم الواردات الجزائرية، بالإضافة إلى عدم تنوع البنية التصديرية بسبب الاعتماد على القطاع النفطي، فانخفاض سعر هذه الأخير يؤدي إلى انخفاض مستويات الناتج والدخل الوطني، وزيادة الضغط على ميزان المدفوعات ومن ثم تراجع النمو الاقتصادي.

- وفيما يخص مؤشر تطور القطاع المالي والمعبر عنه بالقرض المحلي للقطاع الخاص كانت النتيجة تعبر عن وجود علاقة طردية إيجابية بين هذا المتغير والنمو الاقتصادي وبمعنوية إحصائية عند المستوى 5%، بحيث يقيس مدى تطور النظام المصرفي في منح القروض والتسهيلات للقطاع الخاص ودوره في جمع المعلومات وتنويع المخاطر وتعبئة الادخار، فكلما كان النظام المالي للدولة متطور تكون معدلات النمو مرتفعة وذلك لأنه يسمح بتخصيص أمثل للموارد الإنتاجية.

خلاصة الفصل الثاني:

تم تناول في هذا الفصل الدراسة القياسية لآثار الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1970-2020)، حيث تم التعرف على النموذج المستخدم وتحديد الطريقة المتبعة في القياس، إذ تم التوصل إلى الأثر الإيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في المدى الطويل، حيث أثبت ذلك من خلال اختبارات النموذج، كما تم التحقق من النتائج المتوصل إليها في الدراسة.

الخاتمة

خاتمة:

لقد تعاضم دور الاستثمار الاجنبي المباشر كاحد مصادر التمويل الخارجية نظرا لما يقدمه من خدمات للتنمية الاقتصادية وتحقيق اعبائها ومساهمة في توظيف العمالة الوطنية، والتقليل من معدلات البطالة علاوة على انه يساهم بشكل كبير في نقل التقنية الحديثة، وهذا ما ادى بالكثير من الاقتصاديين الي القيام بالدراسات عديدة لحصر وتدقيق مزايا تلك الاستثمارات .

تمثلت الدراسة خلال هذا البحث في محاولة قياس اثر الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر وذلك بهدف الاجابة على الاشكالية المطروحة سابقا والمتمثلة في (ما اثر الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة 1970-2020)؟، وعليه ضمن الخاتمة سيتم استعراض لاهم النتائج المتواصل اليها ، والتوصيات و الافاق.

نتائج اختبار الفرضيات:

بالنسبة للفرضية الاولى (يؤثر الاستثمار الاجنبي المباشر تأثيرا ايجابيا على معدلات النمو الاقتصادي) ومن خلال هذه الدراسة الحالية تم التوصل الى ان الاستثمار الاجنبي المباشر له تأثيرا ايجابيا على النمو الاقتصادي ، وبالتالي تحققت صحة هذه الفرضية.

النتائج العامة:

من خلال الدراسة الحالية تم التوصل الى عدة نتائج نذكر منها:

- وجود علاقة تكامل مشترك بين الاستثمار الاجنبي المباشر و النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة (1970-2020).
- يساهم الاستثمار الاجنبي المباشر في النمو الاقتصادي لكن بنسب ضعيفة وهذا راجع لان الجزائر تعتمد بشكل أكبر على قطاع المحروقات.
- وجود تأثير ايجابي للاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر.
- التغير في معدلات الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد في الجزائر بوحدة واحدة سيؤثر في النمو الاقتصادي.
- في الاجل الطويل توجد علاقة ايجابية معنوية بين الاستثمار الاجنبي المباشر والنمو الاقتصادي .
- في الاجل القصير لا توجد علاقة معنوية كون الاستثمار الاجنبي المباشر يحتاج الى وقت اطول وتوافر عوامل كثيرة تسمح له بنقل الاثر الايجابي للاقتصاد المضيف ، زيادة على ذلك الامتيازات التي تقدمها الجزائر لجذب رؤوس الاموال الاجنبية وذلك بالاعفاءات الضريبية لفترات معينة وغيرها ما يجد من الآثار الايجابية خلال الاجل القصير.
- ظهرت الدراسة اهمية الاستثمار الاجنبي المباشر ودوره الهام في تعزيز النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة (1970-2020).

✓ التوصيات:

في ضوء ماتوصلت اليه الدراسة من نتائج يمكن تقديم مجموعة من التوصيات ، التي يتم ايجازها فيما يلي:

- زيادة الاهتمام بتشجيع الاستثمار الاجنبي المباشر من قبل الدولة عبر المؤسسة الوطنية لتطوير وترقية الاستثمار .
- تنمية العنصر البشري وتوعية والارتقاء بمستوى مهاراته وخلق الكفاءات القادرة على توليد التكنولوجيا الأكثر ملائمة للظروف المحلية مع المنظمات الدولية التي لها دور في عمليات الترويج وتقديم الخدمات الاستثمارية، وانشاء مكاتب ترويج لانشطة محل الاستثمارات في مختلف انحاء العالم.
- ضرورة توفير محيط الاعمال شفاف وخالي من البيروقراطية و الرشوة والفساد.
- توفير الاستقرار السياسي و الامني.

- الاستفادة من تجارب الدول النامية في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر.
- توجيه الحوافز الضريبية نحو القطاعات التي تتميز بمزايا تنافسية.
- ضرورة توفير البنية التحتية اللازمة للاستثمار الاجنبي وتطوير الاسواق المالية والعمل المصرفي.
- الزيادة في نفقات البحث و التطوير واعطائها الاهمية اللازمة لتنمية القدرات الابداعية في شتى المجالات.

وفي الاخير ما يمكن قوله ،انه ممّا تكن المعلومات والبيانات المقدمة و الادوات المستخدمة في التحليل فهو ليس الا جهد يبقى دائما قابل للاستفادة والتحسين ،ثم ان أي تقصير ورد في هذا العمل من شأنه ان يكون منطلقا لدراسات اخرى أكثر عمقا ،و ادق تحليلا ، ولكل درجات مما عملوا.

✓ افاق الدراسة:

من خلال الدراسة الحالية ومن خلال الجراءات والنتائج التي تم التوصل اليها، يتم اقتراح بعض المواضيع بحث المستقبل، والمتعلقة ب:

- اثر الاستثمار الاجنبي المباشر على الميزان التجاري؟.
- دراسة اثر الاستثمار الاجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات في الجزائر؟.



قائمة المراجع
و المصادر

➤ قائمة المراجع

أولا : المراجع باللغة العربية

1. أ.د.فارق عبدة فلية، اقتصاديات التعليم: مبادئ الراسخة واتجاهات الحديثة، دار المسيرة للنشر و التوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2003.
2. أ.د.حاني نور الهدى، مجلة البشائر الاقتصادية المجلد الخامس، العدد 3، ديسمبر 2019، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة قياسية للفترة (2000-2017)، جامعة شادلي بن جديد، طارف، جزائر، تاريخ الاستلام 10-02-2019 تاريخ القبول 29-11-2019.
3. أرفيق نزاري، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام اختبار منهج الانحدار الذاتي لفترات الابطاء الموزعة (ARDL)، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد 14، جوان 2016.
4. أحمد سلامي، محمد ساحل، عبد بن تفات، 2008، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، تركيا خلال الفترة (2006-2016)، ص 15-30، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر جيلالي بونعامة، تاريخ الاستلام 24-07-2018، تاريخ المراجعة 17-08-2018 تاريخ القبول 25-10-2018.
5. أسامة كردي، أفاق وضامنت الاستثمارات العربية الأوربية، الطبعة الأولى، بيروت مركز الدراسات العربي الأوربي، (2001).
6. بدر اوي شهباز، تأثير أنظمة سعر الصرف على النمو الاقتصادي في الدول النامية: دراسة قياسية باستخدام بيانات البانل لعينة متكونة من 18 دولة نامية (1980-2012)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2015/2014.
7. بلال بوجمعة، تحليل واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وأفاقها في ظل اتفاقية الشراكة الأورو متوسطية، دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، 2007.
8. حاتم عبد الجليل القرناشوي، (2006)، تجارب عربية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، مؤتمر الاستثمار والقمويل، مصر، ص 05.
9. حسن عبد المطلب الأسرح، سياسات تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية العدد 83، ديسمبر (2005).
10. د. ليلية غضابنة، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية الإدارية المجلد 06، العدد 03 ديسمبر 2019، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة (1996-2017)، نموذج الإصدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL، جامعة أم البواقي الجزائر، تاريخ تسليم 14-08-2019 تاريخ المراجعة 04-09-2019 الأردن، تاريخ القبول 23-09-2019.
11. شوقي جباري، أثر الاستمارة الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي -دراسة حالة الجزائر، أطروحة المقدمة لنيل شهادة الدكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، 2015.
12. شوقي جباري، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي: دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2015/2014.
13. عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية و التطبيق، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2005.
14. علي عباس،، إدارة الأعمال الدولية، دار الجامد، (2007).
15. فريدريك م. شرر، (2002)، نظرة جديدة إلى النمو الاقتصادي، وتأثره بالاحتكار التكنولوجي ترجمة على أبوعمشة، ط1 الرياض: مكتبة العبيكان.
16. كريمة قويدري،، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص مالية دولية، تحت عنوان الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر (2010-2011).

17. محمد قويدري (2006)، جامعة الأغواط أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في ترقية أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، 17/18-أفريل، الجزائر .
18. مكيد علي ، الاقتصاد القياسي ، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، 2011.
19. ندوى خرعل رشاد، استخدام اختبار غرانجر في تحليل السلاسل الزمنية المستقرة، المجلة العراقية للعلوم الاحصائية ، العدد التاسع العشر، 2011.

ثانيا : المراجع باللغة الأجنبية

1. Oecd.Surve Of Oucd: Work On International Investment Working Pappers On International Investment. Oucd Publishing, 1998.
2. _ Marouan Alaya, Op , Cit.
3. Dickey, D. A., And Fuller, W. A, 1981, Likelihood Ratio Statistics For Autoregressive Time Series With A Unit Root, Econometrica, Vol..
4. Philips, P., 1988, Time Series Regression With A Unit Root, Econometrical Journal, Vol. 55.
5. Johansen, S., And Juselius, K., 1990, Maximum Likelihood Estimation And Interference On Cointegration With Application To The Demand For Money, Oxford Bulletin Of Economics And Statistics, Vol..
6. Granger, C. W. J., 1969, Investigating Causal Relations By Econometric Models And Cross-Spectral Methods, Econometrica, Vol.
7. Régis bourbonnais.économetrie,éditiondunod paris,2004.

ثالثا: مواقع الكترونية

1. <https://stringfixer.com> Granger ca.....
2. <https://3lom-mans.yoo7.com>

الملاحق

الملحق رقم 01: نتائج اختبارات الاستقرارية لمتغير النمو الاقتصادي GDPPC

اختبار ADF:

Null Hypothesis: D(GDPPC) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=10)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.944501	0.0000
Test critical values: 1% level	-3.571310	
5% level	-2.922449	
10% level	-2.599224	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: GDPPC has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=10)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.539957	0.5054
Test critical values: 1% level	-3.568308	
5% level	-2.921175	
10% level	-2.598551	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

اختبار PP:

Null Hypothesis: D(GDPPC) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-5.988565	0.0000
Test critical values: 1% level	-3.571310	
5% level	-2.922449	
10% level	-2.599224	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: GDPPC has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-1.618742	0.4657
Test critical values: 1% level	-3.568308	
5% level	-2.921175	
10% level	-2.598551	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

اختبار ADF:

Null Hypothesis: D(FDI) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=10)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-10.99766	0.0000
Test critical values:		
1% level	-3.574446	
5% level	-2.923780	
10% level	-2.599925	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: FDI has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=10)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.371294	0.5885
Test critical values:		
1% level	-3.574446	
5% level	-2.923780	
10% level	-2.599925	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

اختبار PP:

Null Hypothesis: D(GDPPC) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-5.988565	0.0000
Test critical values:		
1% level	-3.571310	
5% level	-2.922449	
10% level	-2.599224	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: GDPPC has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-1.618742	0.4657
Test critical values:		
1% level	-3.568308	
5% level	-2.921175	
10% level	-2.598551	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

اختبار ADF:

Null Hypothesis: D(DI) has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.640657	0.0083
Test critical values:		
1% level	-3.571310	
5% level	-2.922449	
10% level	-2.599224	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: DI has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.198731	0.6679
Test critical values:		
1% level	-3.571310	
5% level	-2.922449	
10% level	-2.599224	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

اختبار PP:

Null Hypothesis: D(DI) has a unit root

Exogenous: Constant

Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-3.637510	0.0084
Test critical values:		
1% level	-3.571310	
5% level	-2.922449	
10% level	-2.599224	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: DI has a unit root

Exogenous: Constant

Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-0.786992	0.8140
Test critical values:		
1% level	-3.568308	
5% level	-2.921175	
10% level	-2.598551	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

اختبار ADF:

Null Hypothesis: D(OPEN) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.092636	0.0023
Test critical values: 1% level	-3.571310	
5% level	-2.922449	
10% level	-2.599224	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: OPEN has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-0.954416	0.7621
Test critical values: 1% level	-3.571310	
5% level	-2.922449	
10% level	-2.599224	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

اختبار PP:

Null Hypothesis: D(OPEN) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-4.099642	0.0023
Test critical values: 1% level	-3.571310	
5% level	-2.922449	
10% level	-2.599224	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: OPEN has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-0.821242	0.8043
Test critical values: 1% level	-3.568308	
5% level	-2.921175	
10% level	-2.598551	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

اختبار ADF:

Null Hypothesis: D(DCPS) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=10)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.177624	0.0001
Test critical values: 1% level	-3.571310	
5% level	-2.922449	
10% level	-2.599224	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: DCPS has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=10)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.411954	0.5690
Test critical values: 1% level	-3.571310	
5% level	-2.922449	
10% level	-2.599224	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

اختبار PP:

Null Hypothesis: D(DCPS) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-5.192216	0.0001
Test critical values: 1% level	-3.571310	
5% level	-2.922449	
10% level	-2.599224	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: DCPS has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-1.426429	0.5620
Test critical values: 1% level	-3.568308	
5% level	-2.921175	
10% level	-2.598551	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

الملحق رقم 06: نتائج تحديد فترة الإبطاء المثلى Optimum Lags

VAR Lag Order Selection Criteria
 Endogenous variables: GDPPC FDI DI OPEN DCPS
 Exogenous variables: C
 Date: 05/27/22 Time: 01:42
 Sample: 1970 2020
 Included observations: 48

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-2733.971	NA	2.52e+43	114.1238	114.3187	114.1974
1	-2459.222	480.8111*	7.66e+38*	103.7176*	104.8871*	104.1595*
2	-2436.470	35.07497	8.72e+38	103.8113	105.9553	104.6215

* indicates lag order selected by the criterion
 LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
 FPE: Final prediction error
 AIC: Akaike information criterion
 SC: Schwarz information criterion
 HQ: Hannan-Quinn information criterion

الملحق رقم 07: نتائج اختبار التكامل المشترك لـ Johansen

Date: 05/27/22 Time: 01:47
 Sample (adjusted): 1973 2019
 Included observations: 47 after adjustments
 Trend assumption: Linear deterministic trend
 Series: GDPPC FDI DI OPEN DCPS
 Lags interval (in first difference... 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.708703	107.4143	69.81889	0.0000
At most 1 *	0.466584	49.44390	47.85613	0.0352
At most 2	0.219701	19.90660	29.79707	0.4292
At most 3	0.126812	8.246935	15.49471	0.4394
At most 4	0.039079	1.873553	3.841466	0.1711

Trace test indicates 2 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level

* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

الملحق رقم 08: نتائج اختبار السببية ل Granger بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي

Pairwise Granger Causality Tests

Date: 05/27/22 Time: 01:58

Sample: 1970 2020

Lags: 1

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
FDI does not Granger Cause GDPPC	49	6.79546	0.0123
GDPPC does not Granger Cause FDI		1.01938	0.3179

الملحق رقم 09: نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ (VECM)

Dependent Variable: D(GDPPC)

Method: Least Squares (Gauss-Newton / Marquardt steps)

Date: 05/27/22 Time: 02:14

Sample (adjusted): 1972 2020

Included observations: 49 after adjustments

$$D(GDPPC) = C(1)*(GDPPC(-1) - 4.75782280349E-08*DI(-1) + 7220.47193778*OPEN(-1) - 15.8309717105*DCPS(-1) - 1245.00937345) + C(2)*(FDI(-1) - 0.020346864777*DI(-1) + 2280941098.71*OPEN(-1) + 2748163.65604*DCPS(-1) - 325110678.946) + C(3)*D(GDPPC(-1)) + C(4)*D(FDI(-1)) + C(5)*D(DI(-1)) + C(6)*D(OPEN(-1)) + C(7)*D(DCPS(-1)) + C(8)$$

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	-0.111421	0.158406	-0.703384	0.0458
C(2)	5.30E-07	1.57E-07	3.389295	0.0016
C(3)	0.155347	0.207126	0.750013	0.4575
C(4)	-2.40E-07	1.33E-07	-1.804368	0.0785
C(5)	-4.35E-08	2.67E-08	-1.629192	0.1109
C(6)	-2045.138	5088.053	-0.401949	0.6898
C(7)	-2.045150	8.326927	-0.245607	0.8072
C(8)	109.0537	65.28882	1.670328	0.1025

R-squared	0.237012	Mean dependent var	60.59179
Adjusted R-squared	0.106746	S.D. dependent var	404.5840
S.E. of regression	382.3809	Akaike info criterion	14.87899
Sum squared resid	5994821.	Schwarz criterion	15.18786
Log likelihood	-356.5353	Hannan-Quinn criter.	14.99618
F-statistic	1.819447	Durbin-Watson stat	2.085551
Prob(F-statistic)	0.109424		

الملحق رقم 10: نتائج تطبيق طريقة المربعات الصغرى المصححة كليا FMOLS

Dependent Variable: GDPPC

Method: Fully Modified Least Squares (FMOLS)

Date: 05/08/22 Time: 02:50

Sample (adjusted): 1971 2019

Included observations: 49 after adjustments

Cointegrating equation deterministics: C

Long-run covariance estimate (Bartlett kernel, Newey-West fixed bandwidth = 4.0000)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
FDI	5.03E-07	1.25E-07	4.031855	0.0002
DI	3.80E-08	4.48E-09	8.481005	0.0000
OPEN	-5826.032	1849.994	-3.149217	0.0029
DCPS	17.44955	4.949648	3.525412	0.0010
C	919.8953	173.3440	5.306762	0.0000
R-squared	0.890143	Mean dependent var	2573.487	
Adjusted R-squared	0.880155	S.D. dependent var	1415.657	
S.E. of regression	490.0803	Sum squared resid	10567862	
Long-run variance	227499.0			

الملخص:

تهدف هذه الدراسة الى التعرف على اثر الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر بالاعتماد على سلسلة زمنية تشمل الفترة (1970-2020) ولتحقق هذا الهدف، تم استخدام ادوات قياسية اقتصادية كاختبار جودة النموذج النظرية و الاحصائية باضافة الي مجموعة من المعايير و الاختبارات الاحصائية، كشفت نتائج الدراسة عن مساهمة الاستثمار الاجنبي المباشر في زيادة معدل النمو وهو ماتؤكده العلاقة النظرية بينهما، مع وجود اثر موجب ومعنوي ضعيف في الاجلين القصير والطويل. كما نبهت الدراسة الى ضرورة تطبيق سياسات تنموية واضحة واستراتيجية قطاعية طموحة وتوفير بيئة اكثر جاذبية للاستثمارات الاجنبية ذات التوجه التصديري نحو القطاعات التي تحظى بميزة تنافسية في الاقتصاد الجزائري.

الكلمات المفتاحية:

الاستثمار الاجنبي المباشر، النمو الاقتصادي، معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي، التنمية الاقتصادية، المناخ الاستثماري، المحددات، الاستثمار المحلي، المؤشرات الاقتصادية.

Résumé:

Cette étude vise à identifier l'impact des investissements directs étrangers sur la croissance économique en Algérie en s'appuyant sur une série chronologique qui inclut la période (1970-2020). Les résultats de l'étude ont révélé la contribution des investissements directs étrangers dans l'augmentation du taux de croissance, ce qui est confirmé par la relation théorique entre eux, avec un effet moral positif et faible à court et à long terme.

L'étude a également attiré l'attention sur la nécessité de mettre en œuvre des politiques de développement claires et une stratégie sectorielle ambitieuse, et d'offrir un environnement plus attractif pour les investissements étrangers à vocation exportatrice vers les secteurs qui bénéficient d'un avantage concurrentiel dans l'économie algérienne.

les mots clés:

Investissement direct étranger, croissance économique, taux de croissance du PIB réel par habitant, développement économique, climat d'investissement, déterminants, investissement intérieur, indicateurs économiques.

Abstract:

This study aims to identify the impact of foreign direct investment on economic growth in Algeria by relying on a time series that includes the period (1970-2020). The results of the study revealed the contribution of foreign direct investment in increasing the growth rate, which is confirmed by the theoretical relationship between them, with a positive and weak moral effect in the short and long terms.

The study also drew attention to the need to implement clear development policies and an ambitious sectoral strategy, and to provide a more attractive environment for export-oriented foreign investments towards sectors that enjoy a competitive advantage in the Algerian economy.

key words:

Foreign direct investment, economic growth, per capita real GDP growth rate, economic development, investment climate, determinants, domestic investment, economic indicators.